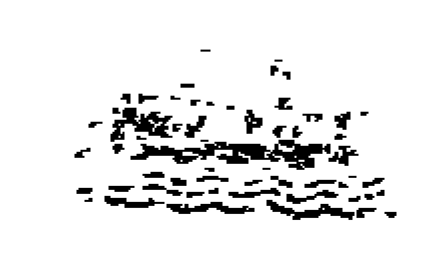
صَداقة
يؤكدها الزمَن

دافيد تشيرتكوف

صداقة يؤكدها الزمن



مطبوعات وكالة انباء نوفوستي

الفصل الأول

الخرافة والحقيقة

أصـل الخرافة :

كان انتصار ثورة ١٩١٧ الاشتراكية العظمى التى قضت مرة واحدة والى الأبد على سيطرة الطبقـات المستغلة فى روسيا من شأنه أن انطلقت حلقات من ردود الفعل من حركات التحرر فى كل أنحاء العالم .

ولقـد هبت جميـع قوى الرجعيـة والقهر ، فى الداخل والخارج ، لتحمل السلاح ضد روسيا الثورة التى كانت مثالا حيا لانتصار نضال الطبقة العاملة على العبودية الرأسمالية غير أنه بعد أن أخفقت هذه القوى فى محاولاتها لضرب دولة العمال والفلاحين الثورية بقوة السلاح ، عمـدت الى اقامة ما أسمته « بالحزام الصحى » على طول الحدود لخنق الدولة وتخريبها عن طريق الحروب الأهلية والمؤامرات الاسـتعمارية والمجاعات ولعزل العالم عن « الأفكار الشيوعية الخطرة » وحشـده ضد الحركة الشيوعية .

وعلى أية حال فانه لم يكن فى مقدور هذا كله أن يمنع حركة التاريخ من أن تسير الى الأمام ، فبدأت فى أنحاء العالم ـ حيث كانت تسيطر الرأسمالية باستغلالها الوحشى السافر وأساليب القمع التى كانت تمارسـها ضد الشـعوب ـ موجات اضراب ومظاهرات مناهضة للامبريالية كما تفجرت الثورات وحركات التحرر الوطنى هنا وهناك .

وفى محاولة لاخفاء الأسباب الحقيقية لنضال الطبقة العاملة المضطهدة ، وهى الأسباب الناجمة عن التناقضات التى يستعصى حلها داخـل النظـام الرأسـمالى . وفى مقدمتهـا التنـاقض

العائم بين العمل وراس المال ، والسياسة الامبريالية القائمة على العنف والسلب والنهب : عمد حكماء الرأسمالية وأنبياؤها الى اختراع خرافة « يد موسكو » ملقين باللائمة على « المهيجين الحمر » ومثيرى المتاعب الذين قالوا أن موسكو تبعث بهم الى الدول الراسمالية والمستعمرات لاثارة الجماهير هناك .

ولقد انكشف زيف هذه الخرافة منذ زمان بعيد ، ومع ذلك فان ممثلي الطبقات الحاكمة فى العالم الرأسمالي ما زالوا الى الآن يلجأون اليها لتحقيق أهدافهم التى طرأ عليها بعض التغيير منذ ذلك الحين . فهم يحتاجون لهذه الخرافة الآن ليس لانكار الأسباب التى تثير غضب من يقع عليهم الاستغلال - فهذه الأسباب أصبحت واضحة بما فيه الكفاية - وانما لتشويه الأهداف الحقيقية وراء المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى منذ الأيام الأولى لقيام الدولة السوفيتية الى الشعوب المضطهدة .

من أجل تدعيم الروابط والوحدة مع المنغوليين والهنود والمصريين

لقد قامت ثورة أكتوبر على أنها ثورة عالمية ، ولهذا كان لها دائما أهداف عالمية ، ولقد كتب لينين مؤسس الدولة السوفيتية فى عام ١٩١٦ اى قبل الثورة يقول :

« سنبذل كل جهد لدعم الروابط والوحدة مع المنغوليين والايرانيين والهنود والمصريين . ونحن نؤمن بأن هذا هو واجبنا كما **أنه فى مصلحتنا** ان نفعل هذا .. وسنحاول أن نقدم لهذه الأمم التى هى أكثر منا تخلفا واضطهادا ، مساعدات ثقافية لا هدف من ورائها ولا مأرب .. وسنساعدها على بلوغ مرحلة القدرة على استخدام الآلة وتخفيف وطأة العمل وتحقيق الديمقراطية والاشتراكية » .

(Coll. Works, Vol. 23, p. 67)

واصبحت مساعدة الامم المضطهدة فى نضالها من أجل التحرر الوطنى والقضاء على الاستغلال الاستعمارى مبدأ أساسيا مقررا

فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية واتضح هــذا فى القوانين الاولى التى اصدرتها الحكومة السوفييتية ثم استمر تطبيق هذا المبدأ دون اى خروج عليه طوال أكثر من خمسين عاما هى عمر الاتحاد السوفيتى .

وكان القانون الأول الذى أقرته الحكومة السوفيتية ـ قانون السلام ـ ثم اعلان حقوق الشعب العامل والمستغل ـ وكلاهما وضعه لينين ـ يؤكدان نبذ دعاوى ضم الأراضى الأجنبية ويعلنان الرفض المطلق من جانب روسيا السوفيتية « للسياسة البربرية التى تعتنقها الحضارة البورجوازية وهى السياسة التى اقامت رخاء المستغلين فى قلة من الدول المختارة عن طريق استعباد مئات الملايين من الشعوب العاملة من آسيا وفى المستعمرات عموما وفى الدول الصغيرة » .
(Coll. Works, Vol. 26, p. 424)

ولقد تطلعت الامم الواقعة تحت سيطرة الاستعمار بأمل الى روسيا الثورة ، منذ بدء الحكم السوفيتى ، باعتبارها ضمانا لتحريرهم .

وفى نوفمبر ١٩١٨ زار وفد هندى موسكو واستقبله لينين. وسلم رئيس الوفد الى ى.م. سفردلوف رئيس اللجنة التنفيذيه المركزية لكل روسيا مذكرة اختتمها بالكلمات الآتية « نحن نأمل فى ان يمد الينا اخوتنا فى روسيا الحرة العظيمة يد المساعدة من أجل تحرير الهند وكل العالم » .

وفى اكتوبر عام ١٩١٩ استقبلت الحكومة السوفيتية أول بعثة رسمية من أفغانستان وكانت الجمهورية السوفيتية الفتية آنذاك تعيش أياما عصيبة تخوض خلالها نضال حياة أو موت ضد قوى الثورة المضادة فى الداخل وضد محاولات التدخل الخارجى . وبعد خمسين عاما تقريبا روى ميرزا محمد خان يفتالى سفير افغانستان الأسبق فى موسكو ـ وقد شاب فوداه ـ لصحفى سوفيتى كيف رحب لينين فى حرارة فى الكرملين بممثلى الشعب الافغانى الصديق الذى كان يرزح فى ذلك الحين تحت

نير الحكم الامبريالي والذى كان يخوض الحرب ضد المستعمرين ، وفى ذلك اللقاء قال ميرزا محمد خان يفتالي للينين « لنا أمل ونحن نمد اليكم يد الصداقة فى أنكم ستساعدون الشرق كله على تحرير نفسه من نير الامبريالية الاوربية » .

وبينما كان الجيش الأفغاني وقوات الدفاع المحلية تخوض حربا ضروسا ضد المستعمرين البريطانيين بعث لينين و م.أ. كالينين الذى خلف سفردلوف فى رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية لكل روسيا برسالة الى افغانستان أكد فيها الامكانيات الهائلة للمساعدات المتبادلة بين البلدين ، وكان لهذه الرسالة أثر فى دعم الروح المعنوية للمناضلين من أجل الحرية فى أفغانستان . وعندما كان استقلال افغانستان معرضا للخطر فى عام ١٩٢٠ وافقت الحكومة السوفيتية على تقديم جميع انواع المساعدات لتمكين افغانستان من بناء دفاعها .

ما زالت المبادىء التى تسترشد بها السياسة الخارجية السوفيتية نحو الدول النامية هى المبادىء نفسها التى وضعت فى عامى ٢١ ــ ١٩٢٢ عندما وجهت الحكومة السوفيتية تعليمات الى سفيريها فى افغانستان وايران . وقد حددت التعليمات الصادرة الى السفير السوفيتى فى افغانستان « ان سياستنا نحو الشرق ليست عدوانية انها سياسة سلام وصداقة . ونحن نقول للحكومة الأفغانية ان نظامينا مختلفان وكذلك مفاهيمنا ، واهدافنا ، غير اننا نلتزم سويا بالنضال المشترك لشعبينا من أجل تحقيق الاستقلال الكامل . ونحن لا نتدخل فى شئونكم الداخلية ولا نقحم انفسنا على ما يريده شعبكم أو يبادر به ونحن نرحب بكل تطور من شأنه تحقيق التقدم لشعبكم ونؤيده » .

كذلك فان السفير السوفيتى فى ايران تلقى التعليمات الآتية : « ان سياستنا نحو الشرق تتعارض على خط مستقيم مع سياسة الدول الامبريالية . فهى تؤازر النمو الاقتصادى والسياسى المستقل لشعوب الشرق وستبذل كل ما فى وسعها لمساعدة هذه الشعوب على تحقيق هذا الهدف . ونحن نرى ان دورنا ورسالتنا هي أن نكون اصدقاء لا مطمع لهم وحلفاء

طبيعيين للشعوب التى تناضل من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسى الكامل » .

ولقد ظلت الدولة السوفيتية طيلة أكثر من خمسين عاما تطبق تعاليم لينين فى التعاون مع الشعوب المناضلة من أجل استقلالها الاقتصادى والسياسي وتقديم المساعدات لها . وكان لهذه السياسة أثرها فى دعم مكانة الاتحاد السوفيتى بين شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

نموذج جديد
للعلاقات الدولية

اذاعت الحكومة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر بوقت قصير نصوص الاتفاقيات السرية التى عقدها القيصر والحكومة البورجوازية المؤقتة . كما أعلنت بطلان الاتفاقيات التى فرضتها حكومة روسيا القيصرية على الصين وتركيا وايران وكلها اتفاقيات تكبل هذه الدول وتقوم على عدم المساواة والاجحاف . واستردت ايران كل الحقوق والممتلكات التى استولت عليها منها روسيا القيصرية ، وأعلنت الحكومة السوفيتية الغاء ديون ايران لروسيا القيصرية .

ولقد أعلن الشيخ أ. جاهانبانى فى عام ١٩٦٨ أن قيام روسيا السوفيتية بالغاء المعاهدات والاتفاقيات غير المتساوية التى فرضت على الشعب الايرانى بواسطة حكومة القيصر كان من شأنه دعم التطور فى ايران كدولة مستقلة ذات سيادة .

وقامت الحكومة السوفيتية بالغاء ديون تركيا التى كانت تخوض القتال ضد الامبريالية فى ذلك الوقت كما قدمت اليها مساعدات مالية وأسلحة ومعدات لتمكينها من مواصلة نضالها ضد الامبريالية .

وبدأت روسيا السوفيتية بعد الغاء المعاهدات غير المتساوية بانشاء علاقاتها مع الشرق على أساس جديد يقوم على الصداقة والمساواة والاحترام المتبادل والسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للاخرين . وهكذا أكدت السياسة السوفيتية نحو

الشرق أن دول الشرق المضطهدة والمتخلفة أصبح لها فى روسيا السوفيتية صديق حميم .

وبدأ الاتحاد السوفيتي يمارس دوره النبيل فى مساعدة الشعوب المقهورة فى نضالها ضد الاستعمار معتبرا هذا الدور واجبا دوليا عليه أن يؤديه . واقامت روسيا السوفيتية فى سنى حياتها الأولى تعاونا اقتصاديا على قدم المساواة مع الدول النامية لمساعدة هذه الدول فى تنمية اقتصادها ، بالرغم من أن الاقتصاد السوفيتى الذى استنزفته الحروب الامبريالية والحروب الأهلية الى حد كبير ، كان فى ذلك الحين لا يزال فى بداية طريق النهوض على قدميه ، فضلا عن أن القدرات الاقتصادية للدولة السوفيتية كانت لا تزال محدودة .

وفى عام ١٩٣٢ منح الاتحاد السوفيتى تركيا قرضا طويل الأمد بلا فائدة قدره ٨ ملايين دولار يسدد فيما بعد فى صورة بضائع تركية .

وساعد الاتحاد السوفيتى تركيا فى بناء مصانع نسيج فى كايسيرى ونازيلى ، كما ساهمت المساعدات السوفيتية فى الثلاثينيات فى اقامة محالج ومشروعات صناعية أخرى فى افغانستان . وكان حجم المساعدات السوفيتية آنذاك متواضعا اذا ما قورن بالمساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى اليوم . غير أن أهم ما فى الأمر هو أن هذه المساعدات أرست قواعد مبادىء جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية سمحت بأن تمد دولة أكثر تقدما يد المساعدة الاختيارية المجردة من الهوى للدول المتخلفة اقتصاديا .

وكان من شأن الهجوم الغادر الذى قامت به المانيا النازية على الاتحاد السوفيتي عرقلة التنمية الاقتصادية السوفيتية ، غير أن الشعب السوفيتى اقتلع جذور العدو بمجهود هائل وتضحيات ضخمة مدافعا بذلك عن حريته واستقلاله ومحررا الدول الأوربية التى كان النازى قد احتلها .

واكدت سنوات ما بعد الحرب أن النصر الذى حققه الشعب السوفيتى هيأ الظروف لدعم النضال الذى خاضته شعوب

المستعمرات على نطاق واسع وباصرار ضد الامبريالية مما ساعد على قيام عشرات من الدول المستقلة فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

واحدثت الحرب خسائر مادية هائلة فى الاتحاد السوفيتى ، فلقد دمر الغزاة النازيون أكثر من ١٧٠٠ مدينة وهدموا أكثر من ٧٠ الف قرية فأصبح ملايين من أبناء الشعب بلا مأوى ودمروا آلافا بعد آلاف من المشروعات الصناعية وأعطبوا آلاف الكيلومترات من خطوط السكك الحديدية ونهبوا المزارع الجماعية ومزارع الدولة ومراكز الآلات والجرارات ، وبرغم ذلك فان حيوية النظام السوفيتي والميزات الكامنة في الادارة الاقتصادية المخططة مكنت الاتحاد السوفيتي سريعا من أن يعيد تعمير اقتصاده وفى سنوات قلائل ، بل وأن يتجاوز مستوى النمو الاقتصادى الذى كان قائما قبل الحرب .

مساعدات متبادلة
بين البلدان الاشتراكية

ساعد الانتصار الذى حققه الاتحاد السوفيتى على ظهور الدول الاشتراكية فى أوربا وآسيا . وفى الوقت نفسه توطدت جذور علاقات دولية من نمط جديد هو الرفاقية الاشتراكية ، وارتفعت فروعها نحو السماء . وبينما كان الاتحاد السوفيتي يواجه المهام الجسام المرتبطة باعادة تعمير الاقتصاد الذى خربته الحرب كان فى نفس الوقت يساعد الدول الاشتراكية على تنمية وتطوير نفسها . وساهمت الآلات والمعدات والقروض طويلة الأجل التى قدمها الاتحاد السوفيتى للبلدان الاشتراكية الفتية بدور اساسى فى تمكين هذه البلدان من تنفيذ برامج التصنيع وتوسيع نطاق هذه البرامج وخصوصا فى البلدان الاشتراكية فى آسيا حيث كان مستوى النمو الاقتصادى هناك منخفضا بوجه خاص .

وقدم الاتحاد السوفيتى يد العون لجمهورية الصين الشعبية فى اقامة أكثر من ٢٠٠ منشأة صناعية رئيسية ومصانع

ومشروعات اخرى وزودها بأحدث أنواع الآلات . وتمكنت جمهورية الصين الشعبية بفضل المساعدة السوفيتية من اقامة صناعات جديدة مثل الطائرات والسيارات والجرارات وصناعة توليد القوى والصناعات الهندسية الميكانيكية الثقيلة وانتاج الآلات الدقيقة وهندسة الراديو وفروع متعددة من الصناعات الكيماوية كما أعطى الاتحاد السوفيتى لجمهورية الصين الشعبية قروضا بلغ مجموعها ١٫٦٠٦ ملايين روبل بشروط طيبة .

كذلك أقام الاتحاد السوفيتى تعاونا اقتصاديا وتكنيكيا واسع النطاق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية منغوليا الشعبية والدول الاشتراكية الأخرى . وتسدد هذه الدول القروض التى حصلت عليها من الاتحاد السوفيتى كما تدفع ثمن المصانع والمعدات عن طريق تزويد الاتحاد السوفيتى بالمعادن المختلفة والمنتجات الزراعية الخام والبضائع الاستهلاكية والآلات .

واصبح من الممكن فى ظل التعاون الاقتصادى والفنى الشامل بين البلدان الاشتراكية التعجيل بتنمية الدول المتخلفة اقتصاديا وبالتالى خلق ظروف لرفع البلدان الاشتراكية تدريجا الى مستوى واحد من التنمية . وهذا بدوره هيأ الظروف لكل دولة أشتراكية لكى تركز على تنمية أكثر الصناعات فعالية ومجلبة للفائدة ، كما هيأ الظروف لتوسيع نطاق التخصص الدولى للعمالة وهو النظام الذى يحقق فائدة متساوية لكل الدول المشتركة فيه ، كما يزيد من معدلات التنمية الاقتصادية والانتاجية المرتفعة للعمالة . مما يجعل من الميسور أن تستغل الدول مواردها الطبيعية بأفضل السبل لبلوغ مستويات معيشة مرتفعة .

وفى الوقت الذى كان فيه التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية يسير قدما ، زاد الاتحاد السوفيتى من مساعداته للدول النامية التى نفضت عن كواهلها الحكم الاستعمارى .

مساعدات لدول
العالم الثالث

كان الاتحاد السوفيتي فعالا بوجه خاص فى دفع الأمم المتحدة الى اعلان حق الشعوب فى تقرير المصير والاتفاق على مبادىء العون الاقتصادى للدول النامية ، وكانت له المبادرة فى جعل الأمم المتحدة تتبنى أعلان حق الاستقلال لدول وشعوب المستعمرات ومبادىء عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وصون استقلالها وسيادتها .

وفى عام ١٩٤٩ أعلن الوفد السوفيتى فى الأمم المتحدة موقف بلاده فيما يتعلق بحماية المصالح القومية للدول النامية وأعلن تأييده لتقديم معونات لهذه الدول تتفق وميثاق الأمم المتحدة ، ويكون من شأنها تثبيت استقلال هذه الدول . وذكر الوفد السوفيتي أن المساعدات الاقتصادية لا ينبغى أن ترتبط بامتيازات اقتصادية أو سياسية تحصل عليها الدول التى تمنح هذه المساعدات لأن هذا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة . ونجح الاتحاد السوفيتى فى حمل الدورة التاسعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة على الموافقة على قرار ينص على أن المبدأ الأساسى فى تقديم معونات فنية للدول النامية ينبغى أن يكون منبثقا من الرغبة فى مساعدة هذه الدول على تحقيق استقلالها الاقتصادى عن طريق تطوير صناعاتها وزراعتها وعلى رفع مستويات معيشة شعوبها دون أن تكون هناك شبهة ، ايا كانت ، فى الانتقاص من سيادتها الوطنية . ودون أن تكون هناك تفرقة فى معاملة أية دولة بسبب نظامها السياسى أو لاعتبارات عنصرية أو دينية .

وأعرب الاتحاد السوفيتى أيضا عن استعداده لتقديم مساعدات اقتصادية وفنية للدول النامية عن طريق دفع مساهمات نقدية سنوية لتنفيذ البرنامج الموسع للمساعدات الفنية التابع للأمم المتحدة .

ولقد سجلت فترة الخمسينيات نقطة التحول بالنسبة لتطوير حركة التحرر الوطنى ودفعها الى الامام .

ومع أزدياد قوة الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي كله حدثت تحولات في ميزان القوى العالمي لصالح القوى الثورية ، مما أدى الى اضعاف الامبريالية ، وهذا بدوره أدى الى دفع عجلة التقدم الاجتماعي الى الأمام في كل انحاء العالم ، والى زيادة النضال المعادي للاستعمار احتداما . وبدأ النظام الاستعماري يتداعى وحصل اكثر من ١٥٠٠ مليون من شعوب المستعمرات السابقة والدول نصف المستعمرة على استقلالهم السياسي .

ومن ثم برزت مشاكل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتغلب على التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار من التخلف الاقتصادي والفقر والجوع والمرض والأمية .

القانون الذى قضى على الشعوب بالفقر

يرجع السبب الرئيسي في تخلف الدول النامية اقتصاديا الى عمليات نهب الثروات التي قام بها الاستعماريون أمدا طويلا كما يرجع الى استمرار استغلال الاحتكارات لطاقات شعوب هذه الدول ومواردها الطبيعية .

ولقد عبر عن هذا الرأى الذى يستند الى حقائق موضوعية ـ ممثلو عدد من الدول النامية في مؤتمر « مجموعة ـ ٧٧ » الذى عقد في الجزائر عام ١٩٦٧ .

ومع ذلك فهناك في الوقت نفسه بعض من الدول النامية لا تفرق بين الدول الاشتراكية والدول الراسمالية المتقدمة معتبرة كلا منهما ما يسمى بالدول الغنية . غير أن التجربة تؤكد أن القوى الاستعمارية وحدها هي التي قامت ، خلال مدة السيطرة التي استمرت عدة قرون ، باستنزاف ثروات الدول النامية . ولا تزال الاحتكارات الغربية تسيطر على عدد من الفروع الهامة لاقتصاد الدول النامية الفتية حتى وقتنا هذا . وقد كتبت مجلة «الحرية» اللبنانية مشيرة الى الاحتكارات الغربية ذات مرة فقالت « ان الاحتكارات الغربية التي ورثت شروط الامتيازات التي تضمنتها اتفاقيات تم ابرامها خلال فترة الاستعمار المباشر ، مازالت تواصل نهب ثرواتنا الطبيعية مفترضة ان الامة العربية عاجزة عن القضاء

على قانون السيطرة والاستغلال الذى اقامه الغرب فى المنطقة » .
وفى الحقيقة فان اكثر من ٧٠ فى المائة من امتيازات البترول فى منطقة الخليج العربى تملكها الاحتكارات الأمريكية بينما تملك الاحتكارات البريطانية الثلاثين فى المائة الباقية .

ولقد قارن ممثل ايران فى مؤتمر الوحدة الاقتصادية العربية بين ثمن تكاليف انتاج برميل الزيت فى الشرق الأوسط وبين الثمن المماثل له فى مناطق اخرى من العالم فقال « انه بينما يتكلف انتاج برميل الزيت فى منطقة الشرق الأوسط ٦ر٢ سنتات أمريكية فانه يتكلف حوالى ٥٠ سنتا فى فنزويلا واكثر من هذا الرقم فى الولايات المتحدة نفسها » . وقد ذكرت صحيفة « بتروليوم تايمز » أن ملوك البترول يكسبون من وراء العامل الواحد فى الولايات المتحدة ٦٠٧ر١ دولارات بينما يكسبون من وراء العامل الواحد فى الكويت ٢٨٥ر١٤ دولارا . فلا عجب اذن أن تبلغ الأرباح السنوية التى جنتها شركات الزيت الأمريكية والأوربية فى عام ١٩٦٦ وحده اكثر من ٢٥٠٠ مليون دولار .

ان التفاوت الصارخ بين اسعار البضائع المصنعة التى يفرضها الغرب ويبيعها للدول النامية وبين أسعار المواد الخام والمواد الغذائية التى تصدرها الدول النامية يمثل خسارة مالية فادحة لهذه الدول . ولقد ذكرت مجلة ((**مونيتور افريكان**)) **للتجارة والصناعة** فى عددها الصادر فى ٧ يونيو ١٩٦٧ أن المدة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ شهدت انخفاضا جذريا فى ثمن المحاصيل الاستوائية التى حصلت عليها دول السوق الأوربية المشتركة من افريقيا . مثال ذلك أن ثمن الموز الذى ينتجه ساحل العاج انخفض بنسبة ٣٤ فى المائة . كما انخفض ثمن كاكاو الكاميرون بنسبة ٥٥ فى المائه والبن الذى تنتجه الجمهورية العربية اليمنية بنسبة ٢٠ فى المائه والفول السودانى الذى تنتجه النيجر بنسبة ٢٢ فى المائة . وفى الوقت نفسه زادت باطراد أثمان البضائع المصنعة التى يبيعها الغرب للدول الافريقية . فبينما كان ثمن بيع طن البن يوازى ثمن شراء ٢٤ طنا من الأسمنت وبينما كان ثمن بيع طن الكاكاو يوازى ثمن شراء ٨ر١٩ اطنان من الأسمنت فى عام ١٩٥٨ فأن ثمن طن البن أصبح يساوى ٧ر١٧ أطنان من الاسمنت كما ان طن الكاكاو اصبح

يساوى ١٣٫٨ أطنان من الأسمنت فى عام ١٩٦٥ . وذلك برغم الاتفاقيات التى وقعت بين عدد من الدول الافريقية وبين دول السوق الأوربية المشتركة .

وهناك دليل لا يرقى اليه الشك على أن قانون السيطرة والاستغلال الاستعمارى القديم قد قضى على أمم وقارات بأسرها بالفقر والتخلف . ففى منتصف الستينيات كان الانتاج الصناعى بالنسبة للفرد فى دول أفريقيا واسيا وامريكا اللاتينية يقل عن مثيله فى الدول الغربية المتقدمة صناعيا بنسبة ١٨ مرة . كما كان يقل فيما يتعلق بانتاج البضائع المصنعة بنسبة ٢٢ مرة . وفى الوقت نفسه كان نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول الراسمالية المتقدمة صناعيا يزيد بنسبة تتراوح بين ١٢ ، ١٥ ضعفا عما هو عليه فى الدول النامية .

وتقول الاحصائيات التى اذاعتها الأمم المتحدة عام ١٩٦٥ « ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول النامية كان ١٤٢ دولاراً فى مقابل ١٧٠٠ دولار فى الدول المتقدمة اقتصاديا » .
أن نتائج هذه الحقائق تعنى أن مصادر تمويل الاقتصاد فى الغالبية العظمى من الدول النامية تصبح محدودة للغاية . ولو اعتمدت الدول النامية على مصادر التمويل الداخلية فقط لتنمية اقتصادها لكان معنى ذلك أن امام هذه الدول مئات السنين لكى تلحق بالمستوى الحالى للدول المتقدمة صناعيا . وهذا بدوره لن يحل المشكلة أيضا لأنه خلال هذه الفترة ستزداد الهوة اتساعا بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا .

ان الدول التى ظلت لأعوام طويلة تستغل شعوب وموارد مستعمراتها ومحمياتها السابقة والتى ظلت تجنى أرباحا طائلة من هذه المستعمرات مطالبة باسم العدالة بأن ترد الى شعوب المستعمرات ولو جزءا يسيرا من الثروة التى استولت عليها بصورة غير مشروعة . غير أنه اذا سلك الاستعمار هذا السبيل فانه سيتوقف عن كونه استعمارا .

الامبرياليـــة
تغير تكتيكاتها

شهدت فترة الخمسينيات تفجر ثورات التحرر الوطنى التى اطاحت بالنظم الاستعمارية فى آسيا وافريقيا . غير أنها شهدت فى الوقت نفسه تحولا فى أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستقلة حديثا . فلقد غيرت الامبريالية تكتيكاتها وابتدعت أساليب جديدة لضمان استمرار الاستعباد الاقتصادى للدول النامية . وكان من شأن المصالح السياسية والاقتصادية المتميزة بالأنانية ، والصراع من أجل مناطق النفوذ والتسابق على السيطرة على الأسواق ومناطق المواد الخام ، كان من شأن هذا كله أن ظهر الى حيز الوجود ما سمى « بالمساعدات » الغربية وهى المساعدات التى لم يكن لها أى مضمون أخلاقى كما لم تكن تمت الى العدالة بصلة . ذلك لأن حجم هذه المساعدات وأشكالها لم يكن ليحدده مدى حالة الفقر التى تعانى منها الدول التى تحصل عليها نتيجة سنوات الاستغلال الطويل ، بقدر ما كانت تحددها العلاقة النسبية بين القوى التقدمية والقوى الرجعية فى تلك الدولة ، وطبيعة علاقاتها الدولية وفرص استغلال مواردها الطبيعية ، وعوامل أخرى من هذا القبيل .

ولقد كتب اقتصادى أمريكى معروف هو ليوتانسكى الذى عمل لعدد من السنوات فى الوكالات الأمريكية الحكومية للمساعدة الخارجية يقول « أن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية فى سنوات ما بعد الحرب أصبح أداة رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لضمان رعاية المصالح القومية للولايات المتحدة .

ولقد تحول المبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » ليصبح فى وقتنا الحاضر « فرق وامنح قروضا تسد » . وهناك عديد من الأمثلة التى تؤكد أن برنامج المساعدات يستخدم جنبا الى جنب مع أسلوب التهديدات ودفع الرشاوى فى التأثير على سياسات الدول . ففى عام ١٩٦٦ تباطأت أمريكا فى شحن القمح للهند فى الوقت الذى كانت فيه هذه الدولة تعانى صعوبات كثيرة فى حل مشكلتها الغذائية . وفى عام ١٩٦٨ أوقفت امريكا « مساعدتها »

المالية للاردن لارغامها على الاذعان للمطالب الاسرائيلية . كذلك فأن جمهورية المانيا الفيدرالية رفضت الوفاء بالتزاماتها نحو سوريا في المساعدة في بناء سد الفرات عندما حدثت تطورات ديمقراطية في تلك الدولة . ورفضت الوفاء بالتزاماتها نحو تنزانيا عندما اقامت الأخيرة علاقات رسمية مع جمهورية المانيا الديمقراطية ولقد كتبت صحيفة « فاتان » التركية اليومية تحليلا عن « المساعدات » الاقتصادية الغربية وخلصت ـ على حق ـ الى أن المساعدات الاقتصادية المزعومة « تخلق موقفا ينطوى على تهديد لاستقلال الدولة فالمساعدة الاقتصادية يترتب عليها ضغط سياسى » .

ومنذ أنشيء بنك التنمية الاسيوى فى المدة الأخيرة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل أن تؤكد أن هذا البنك أنشأته دول آسيا نفسها وأن الولايات المتحدة تعطيه فقط مساعدات منزهة عن الفرض . ومع ذلك فقد اتضح فيما بعد أن بنك التنمية الاسيوى أنشيء بناء على تعليمات أمريكية ، واتخذت جميع الاجراءات لضمان الاحتفاظ بالسيطرة على رصيد البنك فى ايد أمريكية . ولقد ذكرت جريدة Far Eastern Economic Review التى تصدر فى هونج كونج أنه لو كان بنك التنمية الأسيوى ينحدر من نسب أسيوى لما كانت تلك هى المرة الأولى التى يفتصب فيها واحد من ابناء اليانكى المخادعين فتاة اسيوية ساذجة . ولكن حيث أن هذه ليست الحقيقة بأى حال فان الآباء الحقيقيين لبنك التنمية الأسيوى ينبغى أن يتخلوا عن فكرة أن هذا البنك من حمل بلا دنس .

وخلال المدة من فبراير الى مارس ١٩٦٨ كان مندوبو الدول الغربية فى المؤتمر الدولى الثانى للتجارة والتنمية الذى عقد فى دلهى هدفا للنقد العنيف بسبب سياسة حكوماتهم التعسفية ومحاولاتها المستمرة فى معاملة الدول النامية كما لو كانت مستعمرات ما زالت تابعة لها . وخلال الأعوام الأربعة التى تفصل بين المؤتمر الاول والمؤتمر الثانى لم يطرأ أى تحسن فى الوضع الاقتصادى للدول النامية بل أن هذا الوضع فى الواقع تدهور واصبح أكثر سوءا . وتشير الاحصائيات التى نشرت فى دلهى

الى ان نصيب الدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بعائد السوق العالمى انخفضت من ٢٧ فى المائة فى عام ١٩٥٣ الى ١٩ فى المائة فى عام ١٩٦٧ . كما أن متوسط أسعار المواد الخام التى تصدرها هذه الدول انخفض منذ عام ١٩٥٨ بنسبة ٧ فى المائة بينما زادت اسعار وارداتهم من الدول المتقدمة صناعيا بنسبة ١٠ فى المائة ففى خلال العقد الأخير كانت العلاقة النسبية بين أثمان الصادرات والواردات فى الدول النامية تنخفض كل عام بما يوازى ١ فى المائة تقريبا . كذلك فان ديون هذه الدول للدول الأجنبية زادت من ١٠ آلاف مليون دولار فى عام ١٩٥٥ الى ٤٠ الف مليون دولار فى عام ١٩٦٦ .

ان المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى والتى تتنزه بحق عن اية أغراض لها ، اصبحت ذات اهمية تاريخية كبيرة بالنسبة لكثير من الدول الوطنية الفتية التى يعوق عمليات التنمية فيها نقص راس المال وضيق أسواقها الداخلية واخيرا ما تعانيه من نقص فى الأيدى المدربة الماهرة .

ولا تقل النتائج غير المباشرة لهذه المساعدات أهمية . ذلك انها كسرت احتكار منح القروض والمساعدات للدول النامية مما اجبر الغرب على أن يعدل من شروطه فى منح المساعدات للدول النامية وان يقدم تنازلات معينة . ولكن مهما قدمت الدول الامبريالية من مساعدات للدول النامية فانها تعوض فقط جزءا يسيرا وتافها مما حصلت عليه بطرق غير مشروعة من هذه الدول .

والأمر مختلف تماما فيما يتعلق بالمساعدات السوفيتية لأن الاتحاد السوفيتى لم تكن له فى يوم من الأيام مستعمرات وبالتالى فان كل روبل من القروض التى يعطيها الاتحاد السوفيتى للدول النامية وكل آلة يزودها بها تأتى من جهد العمل الذى يقوم به الشعب السوفييتى وتحصل عليها شعوب الدول النامية وفقا لاسس المساواة والفائدة المتبادلة ، كما انها تعتبر تعبيرا عن التضامن الدولى للشعب السوفيتى مع الشعوب التى نفضت عن كاهلها نير الحكم الاستعمارى والتى تتقدم حثيثا على طريق التنمية المستقلة .

وقد بدأ الاتحاد السوفييتى يقدم مساعدات اقتصادية وفنية منتظمة للدول النامية فى عام ١٩٥٤ . وبينما كان الاتحاد

السوفييتى لا يقدم مساعدات اقتصادية فى عام ١٩٥٤ الا لدولتين فقط هما أفغانستان والهند ، فانه اليوم يرتبط باتفاقيات للتعاون الاقتصادى مع ٣٩ دولة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ولقد زادت القروض التى يقدمها الاتحاد السوفييتى للدول النامية من ١٣٠ مليون روبل فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ٥ آلاف مليون روبل فى الوقت الحاضر .

ويستطيع المرء من واقع تجربة التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية أن يستنتج نتائج معينة عن المبادىء التى تحدد هذا التعاون وما يعنيه بالنسبة للدول النامية والاتحاد السوفيتى .

اساس المساواة

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية على مبادىء المساواة واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكلا الطرفين . انها علاقات خالية من الاستغلال وبعيدة عن أية أهداف أو محاولات للاستيلاء على مواقع استراتيجية فى اقتصاد الدول النامية أو أية خطط للاستيلاء على ثروات هذه الدول أو وضع اقتصادها تحت السيطرة السياسية أو الاقتصادية السوفيتية . ان الاتحاد السوفيتى لا يملك ولا يريد أن يملك أى ثروات أو ممتلكات فى الدول النامية فكل المشروعات التى تقام هناك بمساعدة سوفيتية تبقى دائما ملكا لهذه الدول وتحت سيطرتها الكاملة .

يهدف التعاون الاقتصادى بين الدول الصاعدة فى آسيا وافريقيا وبين الاتحاد السوفيتى الى تنمية اقصادها الوطنى المستقل مع الاهتمام الواجب برغبة الدول النامية فى دعم القطاع العام والقضاء على الهيكل الاقتصادى الذى اقامه الاستعمار وتنفيذ برامج هذه الدول فى التصنيع والتنمية الاقتصادية الشاملة .

وينطلق الاتحاد السوفيتى ، فى مساعدته لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الوطنية الفتية ، من مبدأ أن المساعدات

الاقتصادية يجب أن تساهم على المدى البعيد فى بناء اســـاس اقتصادى حديث هو خير ما يمكن لكل دولة وفى تدريب ابنـــاء هذه الدول وزيادة انتاجية العمل ورفع مستويات المعيشة . ان الاتحاد السوفييتى يســـاعد الدول النامية فى تطوير صناعتها وزراعتها على نحو يعمل على ايجاد مصادر جديدة تمكنها من دفع قيمة القروض التى حصلت عليها وتتيح لها فرصة الاستغناء عن اعتمادها على الدول الاستعمارية كما تضعها فى موقف يسمح لها بتوسيع نطاق تقدمها الاقتصادى بصـــورة مستقلة والمشاركة فى التخصص الدولى للعمل على اساس المساواة والفائدة المتبادلة .»

ان اتساع التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية ينشأ عنه قالب جديد من التخصص المفيد فى العمـــل بين هذه الدول . ومثل هـــذا التخصص يخلق أفضـــل الفرص لتنمية وتطوير الانتاج الصناعى والزراعى فى الدول الوطنية الفتية مع أخذ خصائصها وامكانياتها الاقتصادية والجغرافيـــة كلها فى الاعتبار .

ولنأخذ مثالا على ذلك التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفييتى والهند . فالاقتصادى الهندى يتقدم الى حد أنه على وشك أن يصبح ليس فقط اقتصادا يصدر المواد الخام ، بل يصدر ايضا الآلات والمواد المصنعة الأخرى . ومع ذلك فما زال على الهند أن تذلل عديدا من الصـــعاب والعقبات التى وضـــعتها احتكارات الدول الرأسمالية التى كانت تفضل أن تبقى الهند ذيلا يقدم المواد الخام فقط .

ومثل هذه الرغبة غريبة تماما عن الاتحاد الســـوفيتى فهو يشترى من الهند كميات كبيرة من المعـــادن والاطارات والمـــواد المصنعة الأخرى . وقد اشـــاد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى وأنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند خلال لقائهما فى يناير ١٩٦٨ بالتطور الناجح للتعاون السوفييتى الهندى فى المجالين الاقتصادى والفنى واتفقا على البحث عن مزيد من الأشكال الجديدة من التعاون الاقتصادى والصـــناعى لدعم العلاقات بين البلدين .

. يشعر الاتحاد السوفيتي ان من واجبه ان يساعد الدول النامية على استغلال مواردها وطاقاتها الطبيعية بالكامل . ذلك لان التقدم الاقتصادى والاجتماعى لأية دولة يعتمد قبل اى شيء على جهودها الخاصة وما المساعدات الأجنبية سوى عامل مساعد يعجل بتحقيق هذا التقدم .

ويقدم الاتحاد السوفيتي قروضا للدول النامية بشروط معقولة وبفائدة بسيطة ومنخفضة كما يسمح لها بأن تدفع هذه القروض فى صورة بضائع بدلا من العملة الصعبة ، ولا يحصل الاتحاد السوفيتى على فائدة من المؤسسات والمصانع التى يساعد في اقامتها كما أنه لا يستنزف العملات الأجنبية من الدول الوطنية الفتية .

ان ظهور الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى على المسرح الدولى كان من شأنه خلق نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية . وعلى نقيض النمط القديم للعلاقات الاقتصادية الامبريالية القائمة على الاستغلال ونهب ثروات دول المستعمرات وفرض السياسات عليها ، فان النمط الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى استحدثته الاشتراكية يقوم على مبادىء المساواة والفائدة المتبادلة ، كما أنه يتبرأ تماما من أية محاولات للضغط السياسى أو املاء سياسات معينة . وهكذا فان مثل هذه العلاقات تحقق تعاونا رفاقيا من اجل المصلحة المشتركة .

الفصـــل الثــانى

شركاء متساوون

فى الوقت الذى تواصل فيه حركة التحـــرر الوطنى تحقيق انتصارات جديدة ، وفى الوقت الذى تقوم فيه دول جديدة محل المستعمرات السابقة ، يزداد التعاون الاقتصـــادى بين الاتحاد السوفيتى والدول المستقلة فى آسيا وافريقيا شمولا واتساعا .

واحيانا يبدأ هذا التعاون في صورة مجهود لازالة آثار الدمار الذى خلفته الحرب . ففى الجزائر قدم الاتحاد السوفييتى دبابات لازالة الألغام . وقامت هذه الدبابات بتطهير الحقول ثم تبعتهـا مباشرة الجرارات السوفيتية .

ويقدم الاتحاد السوفيتى مساعدات للشـعوب التى تحررت حديثا . ففي عام ١٩٦٠ كانت هناك اتفاقيات مساعدات اقتصادية وفنية بين الاتحاد السوفيتى وتسع دول أسيوية وأفريقية . أما اليوم فان عدد الدول التى ترتبط باتفاقيات اقتصادية وفنية مع الاتحاد الســوفيتى يبلغ ٣٩ دولة فى آســيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية .

أقام الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٨ ما يقـــرب من ١٩٠ مصنعا جديدا فى القارتين الأسيوية والافريقية . ومما تجدر الاشارة اليه أن ثمن المصانع التى أقامها الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٥ بلغ مليونين من الروبلات ارتفعت فى عام ١٩٦٠ الى ٦٢ مليون روبل وفى عام ١٩٦٨ الى ٢٦٠ مليون روبل .

والسؤال الآن ما هو مدى وحجم التعـاون الاقتصـادى بين الاتحاد السوفييتى ودول آسيا وافريقيا ؟

تنمية الصناعة

يخصص الاتحاد السوفيتي النصيب الأكبر من مساعداته الاقتصادية لبناء ودعم الصناعات الثقيلة التى تعتبر حجر الزاوية فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة .

وهكذا فان سبعين فى المائه من الأموال التى يقدمها الاتحاد السوفيتى كمساعدات للدول النامية طبقا لاتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى يتم استثمارها فى مجال الصناعة .

وفيما يلى قائمة بالمشروعات التى اقامها الاتحاد السوفيتى ، او يقيمها الآن بالفعل ، فى الدول النامية :

٢٧ مصنعا للحديد والصلب وامكانات ميتالورجيا المعادن غير الحديدية .

٤٤ مصنعا للصناعات الهندسية الميكانيكية وصناعات المعادن

٤٤ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية .

٥٩ مشروعا للصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية .

اكثر من مائة مشروع زراعى .

اكثر من مائة مدرسة ومعهد .

وهكذا فان الاتحاد السوفييتى اخذ على عاتقه بناء أو توسيع ٦٨٠ مشروعا صناعيا وغير ذلك فى الدول النامية ، تم بالفعل تشغيل ٢٨٩ مشروعا ، اذكر منها على سبيل المثال أهمها وأكبرها :

■ فى الهند :

أقام الاتحاد السوفيتى مصنعا للحديد والصلب فى بهيلاى بطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٢ر٥ مليون طن من الصلب ومصنعا لانتاج الآلات الثقيلة ، ومصنعا لانتاج معدات التعدين والمناجم ، ومصنعا ضخما لانتاج الآلات الكهربية الثقيلة . ومحطة قوى حرارية « بالوقود » فى نيفيلى بطاقة قدرها ٤٠٠ الف كيلووات ، ومصانع لانتاج الآلات الجراحية . كما يساهم فى تنمية حقول بترولية منها انكليزفار .

■ **وفى الجمهورية العربية المتحدة :**

تم بفضل المساعدات السوفيتية الانتهاء من المرحلة الأولى للسد العالى والوحدات الأولى المولدة للطاقة فى محطة توليد القوى الكهربائية بالسد العالى وانشاء القسم الأول من مصنع الـــكوك بحلوان **ومصـــنع الدرفلة** وبنـــاء مفاعل ذرى ومصـــانع لانتـــاج المطروقات ومصانع لانتاج المضادات الحيوية .

■ **وفى أفغانستان :**

تم أيضا انشاء مصنع لتجهيز السيارات واصلاحها . ومخبز آلى وقناة للرى فى جيلال اباد وانشاء طريق سالانج (عبر سلسلة جبال هندوكوش) وطريق كوشكا ـ هيرات ـ كانداجر .

■ **وفى العراق :**

تم انشاء مصنع للآلات الكهربائية ومصنع للجوارب واشغـــال التريكو ، كما تم انشاء خط السكك الحديدية بين بغداد والبصرة ومصنع للمعلبات ومصنع لانتاج فلنكات خرســـانية مسلحة وأكبر مركز لأجهزة الراديو فى هذا البلد .

■ **وفى اليمن :**

أعيد اصلاح ميناء الحديدة .

■ **وفى غينيا :**

اقيم مصنع للمعلبات ومصنع لقطع الأخشاب كما أنشىء معهد للدراسات البوليتكنيكية .

■ **وفى نيبال :**

اقيم مصنع لتكرير قصب السكر ومصنع للسجائر ومحطة مائية لتوليد القوى الكهربائية فى بانوتى ومستشفى .

■ **وفى كمبوديا :**

أنشىء مستشفى .

■ **وفى سيلان :**

أقيم مصنع للاطارات .

■ **وفى اثيوبيا :**

اقيم معمل للتكرير .. الخ .

وهكذا فان المصانع والمشاريع التى اقيمت فى الدول النامية اما بمساعدات سوفيتية كاملة او عن طريق المساهمة الجزئية فيها ادت الى تحقيق زيادة فى انتاج الصلب بمقدار ٨ ملايين طن . وفى البترول المكرر بمقدار ٥ر١١ مليون طن وفى الفحم بمقدار ٥ر١٠ مليون طن وفى محطات المياه لتوليد الكهرباء بمقدار ٥ر٧ ملايين كيلو وات .

كذلك فان انتاج المواد المعدنية والقوى الكهربائية والمناجم وصناعات الحدادة والكبس والنقل والتحميل قد زاد باطراد فى الدول النامية .

تلك هى المساهمة الكبيرة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى لارساء قواعد التصنيع فى الدول النامية ولعل الأرقام والمعلومات العامة التى ذكرت تكون كافية بذاتها .

ان المساعدات السوفيتية تستجيب لحاجة شركائها فى آسيا وافريقيا لأن يبنوا أولا وقبل كل شىء الصناعات الأساسية مثل صناعة المعادن والصناعات الهندسية وهندسة القوى اللازمة لنموهم الاقتصادى المستقل .

ولقد كان من قبيل المألوف أن تنتج الدول النامية المطاط الطبيعى والخيوط الطبيعية وتستخرج الماس من مناجمه غير أن اسعار هذه المواد ظلت فى هبوط مستمر . ومن ثم فان التقدم الأخير الذى حققته الدول النامية فى انتاج المواد الصناعية مثل المطاط الصناعى والخيوط الصناعية والماس الصناعى والمواد الصناعية الأخرى هو أمر فى صالح اقتصاديات البلدان النامية . ويلاحظ أن أسعار القطن الباكستانى والمصرى هبطت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمقدار ٥٠ فى المائة . كما انخفضت اسعار الجوت بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فى المائة .

ودفع هذا الدول الناميه ، من اجل المحافظه على مستوى عائد العملات الأجنبية الى توسيع رقعة الأراضى المزروعة بالمحصولات التجارية ، وبالتالى اقتطاع هذه المساحة من مساحات الأراضى المزروعة بالمحصولات الغذائية مما يضطرها تبعا لذلك الى استيراد المواد الغذائية من الخارج . وادرك قادة الدول النامية أنه للتغلب على التخلف الاقتصادى والتخلص من الاعتماد على الدول الامبريالية ينبغى أن يكون لديهم اقتصاد متطور ومتنوع وأن تكون لديهم صناعات التجهيز الخاصة بهم بجميع مراحلها . وأن عليهم بلوغ مرحلة متقدمة فى انتاج وتجهيز المواد الخام الصناعية والزراعية اعتمادا على الميكنة والأوتوماشين لرفع انتاجية العمل .

وهكذا تصبح التجربة التى حصل عليها الاتحاد السوفييتى فى بنائه لاقتصاده ذات نفع كبير .

أن عوامل القوة البشرية والموارد الطبيعية والمالية وحالة وسائل النقل وأدوات الاتصال ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية تعد كلها عوامل حيوية فى تحديد معدلات النمو وحجم التصنيع .

وتعنى محاولات بناء مجمعات صناعية متنوعة فى الدول الصغيرة توزيع المخصصات اللازمة للصناعة على عديد من المشروعات الصغيرة العاجزة عن تحقيق انتاج ذى مستوى طيب . ولهذا يفضل زعماء هذه الدول التركيز على قطاعات صغيرة تتفق وامكانيات الدولة واحتياجاتها فى مرحلة معينة من مراحل التنمية .

ويساعد الاتحاد السوفيتى هذه الدول على بناء مشروعات مستقلة لتصنيع المواد الخام المعدنية أو الزراعية . أما الدول الأكبر مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة والجزائر فأنها تحصل على المساعدات السوفيتية من أجل انشاء المجمعات الصناعية الكبيرة أساسا .

ويساعد الاتحاد السوفييتى الدول النامية على بناء مصانع الحديد والصلب والمحطات المائية لتوليد القوى الكهربية ويزودها بالمعدات اللازمة لذلك فضلا عن انه يساعدها ايضا فى وضع اساس

صناعة بناء الالات أى الآلات التى ستساهم ذات يوم فى انتاج البضائع . وهكذا فان الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا يتعاونان فى اقامة مجمع مصانع لانتاج الآلات الثقيلة فى منطقة رانشي - ديرجابور بالهند . وسيكون من شأن هذا المجمع انتاج ٦٣ فى المائة من التراكيب المعدنية وتراكيب البناء اللازم لاقامة مجمع ضخم آخر للصلب فى بوكارو .

وسيتم انشاء مثل هذه المجمعات شيئا فشيئا فى آسيا وافريقيا من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ويحرص الاتحاد السوفييتي على توسيع نطاق علاقات الفائدة المتبادلة بينه وبين الدول النامية . ولا ينوى الاتحاد السوفيتى قط أن يجعل الدول النامية تعتمد عليه فى احتياجاتها من الآلات والمواد أو خبراته واشرافه وهى أساليب تلجأ اليها الاحتكارات الغربية لاحكام سيطرتها على اقتصاديات هذه الدول .

اعمال البحث الجيولوجي

تعتبر عمليات التنقيب الجيولوجى جانبا هاما من جوانب التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية لأن وجود قاعدة كافية من المواد الخام يعد شيئا جوهريا من أجل تنمية قوى الانتاج فى شتى المجالات .

وبرغم حقيقة ان دول آسيا وأفريقيا تتخصص فى انتاج المواد الخام فان هذه الدول غالبا ما تعجز عن تلبية احتياجاتها من مواد خام بعينها . ذلك لأنها تنتج كمية وافرة من مادة أو مادتين من المواد الخام وتبيعها للاحتكارات الأجنبيه بينما تستورد فى الوقت نفسه المواد اللازمة والوقود والا توقف اقتصادها . وبرغم انه نشأت بعد القضاء على النظام الاستعمارى امكانيات معينة للتعاون بين الدول الاسيوية والافريقية فان هذا التعاون ما زال محدودا الى حد كبير بسبب سيطرة رأس المال الأجنبى على موارد المواد الخام الرئيسية . وهكذا واجهت رغبة الدول النامية فى استكشاف ثرواتها الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق

مصالحها مقاومة عنيفة بل وواجهت ايضا عمليات تخـــريب من جانب الدول الغربية .

وكنتيجـــة لذلك تطلعت بعض الدول النامية الى الاتحـــاد السوفييتى تطلب المعونة . وبدأت عمليـــات التنفيب الجيولوجى بمعونة سوفيتية فى كثير من الدول النامية ومنها الهند وباكستان وافغانستان والجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا وغينيا ومالى والكونغو (برازافيل) . وتم اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعى فى الهنـــد مما هيأ لها اقامة صـــناعات تكرير البترول وصناعات منتجات البترول الوطنية ، وهذا يعنى بالتالى أن الهند لن تكون فى حاجة الى استيراد المنتجات البترولية فى المستقبل القريب . وقد اكتشف المســتودع البترولى الأول فى باكستان فى عام ١٩٦٨ ، كما اكتشف الجيولوجيون السوفييت فى افغانستان مستودعا هائلا للغاز الطبيعى يحوى مخزونا يقـــدر بـــ ٦٧ ألف مليون متر مكعب من الغاز ، كما اكتشفوا مستودعات ضـــخمة لرواسب تحمل معادن ، وقد وضعت الخطط لاستثمار الغـــاز الطبيعى الأفغانى وتمكين افغانستان من الاستفادة به ، ومن بين هذه الخطط مشروع لانشاء خط انابيب دولى لنقل الغاز الأفغانى الى الجمهوريات السوفيتية فى آسيا الوسطى .

واكتشفت الجمهورية العربية المتحـــدة بمساعدة السوفييت احتياطيا ضخما من الفحم يمكن استغلاله تجاريا .

تطوير الزراعة

تعتبر الفـــلاحة مسألة جوهرية فى معظم الدول النامية . ويقدر الاتحاد الســـوفييتى نوايا ومجهودات زعمـــاء هذه الدول لاعادة بناء زراعتها (كما تفعل مع صـــناعاتها الأساسية) وبالتالى فانه يقدم المساعدات لتطوير هذا القطاع الهام . ويتم ارســـال الآلات الزراعية السوفيتية الى هذه الدول ، كما يقـــوم الخبراء السوفييت بالعمل التمهيدى لانشاء مزارع جماعية ومزارع الدولة وكذلك يشرعون فى عمليات اصلاح واقامة مشاريع الرى .

مساعدات لمصلحة
راس المال الأجنبى

يختلف نمط المساعدات الاقتصادية السوفيتية للدول المتحررة حديثا بصورة اساسية عن نمط المساعدات التى تقدمها الدول الغربية .

وبالرغم من أن القروض والمعونات التى قدمتها الدول الراسمالية المتقدمة للدول النامية تصل فى أعلى سنواتها الى ٦ آلاف مليون دولار فان جزءا بسيطا منها يخصص لمجالات التصنيع . ولا يزيد هذا الجزء من قروض ومعونات الولايات المتحدة عن ١٠٪ .

كذلك فان القروض التى منحها البنك الدولى للانشاء والتنمية (وهو بنك تسيطر عليه الولايات المتحدة فى الواقع) قد خصص اقل من ١٤ فى المائة من مجموعها للتنمية الصناعية .

وقد قدم صندوق التنمية الأوروبى الذى تسيطر عليه دول السوق الأوروبية المشتركة فى الفترة من ١ يوليو ١٩٦٤ الى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية فى الدول الافريقية المرتبطة بدول السوق الأوربية المشتركة . غير أن نصيب المشاريع الصناعية زاد قليلا على ٥ ملايين دولار ، اى بنسبة ١ر٣ فى المائة من مجموع المعونات . وتخصص الدول الغربية نصيب الأسد لتنمية التركيبات الفنية (مثل انشاء الطرق والموانىء والمطارات الخ ..) فى الدول النامية ولشراء البضائع الاستهلاكية . ولا مراء فى أن الدول النامية تحتاج الى هذا كله . غير أن العيب الاساسى فى « المساعدة » الامبريالية هو أن تنمية التركيبات السفلية لا يغير من النمط الاستعمارى لاقتصاديات الدول النامية بل يستبقى هذا الاقتصاد غير متوازن ومجرد ذيل اقتصادى زراعى يقدم المواد الخام ونتيجة لهذا تبقى هذه الدول بالتالى معتمدة دائما على الاقتصاد الراسمالى العالمى . وعلاوة على ذلك فان الموانىء والطرق تنشأ عادة لخدمة الاحتكارات التى تستغل الثروات المعدنية للدول النامية . والواقع ان هذا الأمر لا يدعو الى الدهشة ، فلقد اعترفت الدوائر الحاكمة فى الدول

الغربية فى مناسبات عدة بأن واحدا من الأهداف الأساسية للمساعدات التى تقدمها الدول النامية هو تشجيع تصدير راس المال الخاص ودعم مراكز احتكارات الراسمالية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى هذه الدول .

حقا ان هناك مشاريع فى دول آسيا وافريقيا تقام بقروض قدمتها دول الغرب . ولكن قلة من هذه المشاريع هى التى تعد من باب الصناعة الثقيلة . ويمكن القول بصفة عامة أن المساعدات الغربية لتنمية الصناعة فى الدول النامية تعتبر نوعا من التنازل استجابة للمطالب الملحة وكرد فعل لتعاون الدول النامية مع الدول الاشتراكية .

القطاع العام حجر الزاوية فى التحولات الاشتراكية

لعل أهم شىء فيما يتعلق بالمساعدات السوفييتية فى الدول النامية هو أن هذه المساعدات توجه أساسا واستجابة لمطالب حكومات هذه الدول من أجل تنمية المشاريع الصناعية والمشاريع الاخرى فى القطاع العام . والواقع ان الدور المتزايد الذى تلعبه الدولة فى تطوير اقتصادها ، وخصوصا دور القطاع العام فى الاقتصاد ، يعتبر مظهرا بارزا فى النضال الذى تخوضه الدول المتحررة حديثا لتحقيق استقلالها الاقتصادى .

ان البورجوازية الوطنية القادرة على السيطرة على قدر بارز من الثروات فى عدد من الدول النامية ما زالت فى مرحلة النشوة . اما الراسماليون الصغار والمتوسطون فما زالوا فى وضع لا يسمح لهم بتمويل عملية الصناعة المتقدمة ، الى الحد الذى يستطيعون فيه مقاومة الاحتكارات الاجنبية . وفى مثل هذه الظروف فانه لا يوجد غير الدولة التى تقدر على تركيز الاعتمادات اللازمة واستثمارها فى بناء مشاريع حيوية خصوصا اذا كان الأمر يتعلق بمشاريع صناعية كبرى حيث يجمد راس المال لمدة طويلة . فمن الطبيعى اذن أن يصبح القطاع العام الأداة الرئيسية التى تستطيع الدول النامية عن طريقها أن تحقق الصناعة المتقدمة والاستقلال الاقتصادى .

ان نمو نشــاط القطــاع العام فى مجــال الاقتصــاد ينمى الاتجــاهات غير الراســمالية فى اقتصــاديات كثير من البلدان الصغيرة . ويمهد السبيل لاحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية فى اسلوب الحياة . وتجد الاحتكارات الامبريالية وقوى الرجعية الداخلية أن الموقف يزداد صعوبة باطراد فى معارضة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية غير الراسمالية التى يجرى تنفيذها حاليا فى هذه الدول .

ويلعب القطاع العام الان الدور الرئيسى والمسيطر فى اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة حيث ساهمت قوانين تأميم البنــوك وشركات التأمين والمشــاريع الصــناعية الكبرى والمتوسطة فى توسيع نطاق هذا القطاع ودعمه . ولا يضم القطاع العــام فى الجمهورية العربية المتحدة مشاريع للصناعة الثقيلة فقط بل انه يضم ايضــا صناعات متوسطة وخفيفة وقطاع النقــل وتجــارة الجملــة فى الداخل والخــارج . وتبلغ المشــاريع الصــناعية والاقتصــادية التى تملكها الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة ما يزيد على ٨٥ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى هناك .

وقامت حكومة غينيا بتأميم شركات استخراج الماس ومشاريع هندسة الطاقة وقطاع المال والبنوك . وسوف يقوم القطاع العــام فى غينيا ببناء ٢٦ مصنعا ومشروعا صناعيا جديدا وفقــا للخطة الاقتصادية السبعية الحالية .

وفى بورما تم تأميم البنوك والصناعات الرئيسية والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ، ووسائل النقل والمواصلات . ويقوم القطاع العام هناك بتحقيق ٦٠ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى و ٨٠ فى المائة من مجموع انتاج صناعات التعدين .

وفى العــراق تم تأميم الصناعات الرئيسية ويحقق القطاع العام الآن ٧٥ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى ، كما تم انشاء شركة البترول الوطنية التى تملكها الدولة فى العراق .

وفى تنزانيا أممت البنوك التى كانت معقلا كبيرا لراس المال الأجنبى ، كما جرى تأميم مزارع قنب السيسال الضخمة .

وفى الهند تملك الدولة خمس المشاريع الصناعية تقريبا بينما تلعب المشــاريع الحكومية الدور الرئيسى فى ميدان الصناعات

الثقيلة التى تنتج ٥٤ فى المائة من مجموع انتاج الصلب و ٧٥ فى المائة من البترول الخام و ٤٣ فى المائة من البترول المصنع .

وتبذل الدول الاستعمارية قصارى جهدها لعرقلة نمو القطاع العام فى الدول النامية فهى تنظر الى هذا القطاع العام باعتباره عقبة في طريق سياسات الاستعمار الجديد . ومن ثم ، فبالاضافة الى أن الدول الاستعمارية تركز استثماراتها فى القطاع الخاص فى عدد من الدول ، تعمل دائما ايضا على تقويض مركز القطاع العام .

والمثال على ذلك انه عقب الانقلاب العسكرى فى غانا ـ وهو الانقلاب الذى دبره الغرب ـ عادت كثير من المشاريع الصناعية التى كان يملكها القطاع العام الى أصحابها السابقين وأصبح الاستثمار الأجنبى موضع ترحيب .

وفى أندونيسيا أعادت الحكومة الأندونيسية ، عقب ضرب الحزب الشيوعى والقوى اليسارية فى عام ١٩٦٧ ، عديدا من المشاريع الصناعية المؤممة الى أصحابها السابقين ، وفى الوقت نفسه أبرمت هذه الحكومة اتفاقيات مع ١٣ شركة لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية من جديد .

وتعود الآن الى اندونيسيا احتكارات كبرى مثل شركة يونيليفر الأمريكية البريطانية للدخان وشركة جوديير وباتا وغيرها .

وقد نشرت الصحف أن مؤتمرا للدول الغربية التى تنتمى الى الاتفاق الدولى لتمويل جزء من الخطة الخمسية الثانية لتركيا قد انعقد فى انقره فى يناير ١٩٦٨ . وقد أدان هؤلاء المستشارون الذين لم يدعهم احد تركيا لانها اعطت الاولوية فى الخطة للقطاع العام وقرروا الاقتصار على تمويل السنة الاولى فقط من الخطة الخمسية .

قروض بشروط سهلة

تبلغ جملة القروض السوفيتية للدول النامية فى افريقيا وآسيا حوالى خمسة آلاف مليون روبل معظمها تحصل عليه الهند والجمهورية العربية المتحدة وافغانستان والجزائر والعراق .

وتبلغ القروض السوفييتيه قدرا كبيرا فى مجموع راس المال المستثمر الذى توفره هذه الدول السابق ذكرها لبرامج التنمية الاقتصادية فيها ، فهى تشكل ٣٠ فى المائة من استثمارات راس المال التى كانت لازمة لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى افغانستان (١٩٥٦ - ١٩٦١) . كذلك فانها تشمل ٥٠ فى المائة من استثمارات راس المال فى خطة التنمية الثانية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) وقد ساعدت القروض السوفيتية حكومة الهند على زيادة الاستثمار فى الصناعات المملوكة للدولة خلال مدة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٦١ - ١٩٦٩ ، كذلك فان القروض السوفيتية للجمهورية العربية المتحدة سدت الاحتياجات المطلوبة من العملات الأجنبية لبناء مشروع السد العالى العملاق وعدد من المشروعات الصناعية الكبرى الرئيسية الأخرى .

فالقروض التى يقدمها الاتحاد السوفييتى تقوم بجانب من النفقات بالعملة الصعبة التى تتحملها الدول النامية فى بناء المشاريع والقيام بعمليات البحث والتنقيب والمهام الأخرى وبذلك تعفيها من البحث عن العملات الصعبة . وتنفق هذه الدول عملاتها فى المشاريع الداخلية ، بل ان الاتحاد السوفيتى يقوم أحيانا بتمويل مثل هذه المشاريع أيضا بناء على طلب الحكومات المعنية .

ولا ترتبط القروض السوفيتية بأية شروط سياسية او اقتصادية ، كما أنها لا تنتقص بأية صورة من الصور سيادة الدول النامية وكرامتها .

ولا يسعى الاتحاد السوفيتى للحصول على الربح من المشاريع الجديدة التى يشارك فى اقامتها كما انه لا يدعى حقوقا ملكية أيا كانت . وتدفع الدول النامية فائدة بسيطة عند سداد القروض السوفييتية (بين ٥ر٢ و ٣ فى المائة) ولا تدفع الفائدة عن هذه القروض الا بعد استخدام القروض فعلا . ولا يحصل الاتحاد السوفييتى على فائدة عن قروضه فى المدة التى تسبق استثمارها . وهذا أمر يختلف تماما عن الأسلوب الذى تتبعه الدول الراسمالية ومنظماتها التى تقدم القروض والتمويل .

ثم ان الاتحاد السوفييتى لا يستلزم عمولة على القروض ولا يتوقع دفع اية نفقات تنشأ عن عمليات المحاسبة او الادارة أو العمل المكتبى أو اقامة صناديق الاحتياطى .. الخ .

وتتفق منظمة التجارة السوفيتية وشركاؤها الأجانب على الاسعار التى تتفق ومستوى متوسط أسعار السوق العالمى .

ومن المتبع أن تقوم الدولة التى تحصل على قرض من الاتحاد السوفييتى بسداد هذا القرض في مدى ١٢ عاما وهى مدة كافية لكى تسدد أرباح المشاريع الجديدة كل الاستثمارات الأصلية .

وهكذا فان القروض السوفييتية يتم تسديدها من عائد نفس المشاريع التى أقيمت بمساعدة سوفييتية . وهكذا فان سداد القروض لا يمكن أن يثقل كاهل اقتصاد الدولة . والاتحاد السوفيتى لا يشترط السداد بالعملات الأجنبية بل يوافق على السداد فى صورة صادرات وبضائع تقليدية من التى تنتجها الدول النامية . ان الاتحاد السوفيتى باقتصاده الاشتراكى المخطط يمثل سوقا مستقرا ومتسعا للدول النامية ذلك لأن الاقتصاد السوفيتى لا تؤثر فيه المضاربات التى تسبب المتاعب للسوق الرأسمالى العالمى . وفى الواقع فان كل هذه الظروف تهيىء السبيل لقيام علاقات تجارية ذات فائدة متبادلة بين الاتحاد السوفييتى وبين الدول النامية .

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والغرب على اسس مختلفة تماما واذا تتبع المرء العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى وبين الهند ، ثم بين المانيا الغربية وبين الهند ابتداء من منتصف الخمسينيات (حينما وقعت اتفاقيات اقامة مصنعي الحديد والصلب فى كل من بيهالى وروركيلا) فان الفوارق الأساسية فى كلا الحالين ستصبح واضحة تماما .

فقد حدث بعد تسليم مصنع روركيلا ان تدفقت على الهند فورا موجات هائلة من بضائع المانيا الغربية ، برغم أن الهند لم توافق على توسيع نطاق وارداتها .

وكنتيجة لهذا الهجوم الاقتصادى الذى قامت به المانيا الغربية أصبحت صادرات المانيا الغربية الى الهند توازى عشرة اضعاف صادرات الهند لالمانيا الغربية . حقا ان المانيا الغربية قدمت

للهند مدة من الزمن قروضا هدفها تغطية العجز فى الميزان التجارى بين البلدين . ولكن هذه القروض نقصت كثيرا فى السنوات الاخيرة ومن الطبيعى ان يلحق موقف كهذا ضررا كبيرا بالصناعة الهندية التى كانت فى الأعوام الأخيرة تعتمد كثيرا على وارداتها من المصانع الألمانية ولا مراء في أن هذه السياسة هدفها خلق نمط جديد من التبعية الاقتصادية .

اما العلاقات الاقتصادية بين الهند والاتحاد السوفييتى فتقوم على مبادىء مختلفة تماما .

فالقروض السوفيتية التى استثمرت فى اقامة مصانع بيهالى والمشاريع الاخرى تسترد فى صورة صادرات هندية تقليدية ، كان عليها أن تواجه منافسة شديدة فى السوق العالمى .

والمبادىء نفسها تحكم علاقات التعاون القائمة بين الهند والبلدان الاشتراكية الأخرى مما أتاح للهند فى السنوات الأخيرة فرصة بناء مجموعة من المشاريع الصناعية كانت حجر الأساس لصناعاتها الثقيلة ومما أتاح لها أيضا توسيع نطاق ميزانها التجارى مع البلدان الاشتراكية بصورة متكافئة وبناء على اتفاقات مجزية طويلة الأمد .

وعلى حين ان القروض السوفييتية تستثمر فى تكوين رأس المال للمشاريع فان قدرا كبيرا (هو احيانا الغالب) من المساعدة الغربية يذهب في تسديد الديون الأجنبية التى تتحملها الدول النامية نتيجة للظروف التجارية التي تزداد سوءا ونتيجة التفرقة التى تلقاها صادراتها ، وأيضا نتيجة عمليات التوسع الاقتصادى للدول الاستعمارية .

والواقع أن مثل هذه القروض ـ بالحسابات المالية ، تضاعف من اعتماد الدول النامية ماليا واقتصاديا على الغرب .

ولا تقتصر المساعدات الاقتصادية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى للدول النامية على القروض وحدها ، فنظرا للصعوبات التى تواجهها الدول النامية فيما يتعلق بالخدمات الصحية وتدريب كوادرها من المتخصصين فان الاتحاد السوفيتى يقدم الى هذه الدول معونات حرة . ومثال ذلك بناء المستشفيات فى نيبال والصومال وكمبوديا ، وتم افتتاح معهد البترول والغاز الأفريقى

وانشاء مصنع نسيج فى الجزائر ، واقامة معهد فنى فى اثيوبيا ومدرسة فنية عليا فى كمبوديا ، ومدرسة لتدريب الموظفين الحكوميين ومدرسة لتخريج الاطباء فى مالى .

ويتحمل الاتحاد السوفيتى نفقات تعليم الكثير من الطلاب وطلبة الدراسات العليا والعمال من البلدان النامية الذين يتلقون تعليمهم فى معاهد التعليم السوفيتية ويتدربون فى المصانع ومراكز البحوث المختلفة . كما يقوم الاتحاد السوفيتى بارسال الخبراء والمعدات الى البلدان النامية عن طريق الأمم المتحدة .

من المستفيد ؟

وتؤثر العلاقات الاقتصادية للبلدان النامية مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية على العلاقات التجارية مع الدول الراسمالية . وعلى هذا فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية الى منح قروض للبلدان النامية بشروط اسهل من تلك التى كانت تمنح بها هذه القروض من قبل . فقد أطالت الولايات المتحدة من المدة اللازمة لتسديد القروض كما خففت من معدل الفائدة فى بعض الحالات . ولكن معدلات الفائدة المعتادة على القروض التى تمنحها الدول الراسمالية بموجب اتفاقيات ثنائية وعن طريق منظمات الاقراض الدولى ، وخاصة بالنسبة للمشروعات التى يقال انها مدرة للربح ، هذه المعدلات لا تزال فى المستوى نفسه الذى يفرضه السوق الراسمالى للقروض أى بما يتراوح بين ٦ و ٧ فى المائة بل اكثر من ذلك . وعلى هذا ففى عام ١٩٦٨ زادت معدلات الفائدة على القروض التى يقدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير الى ٦ر٥ فى المائة ، ورفع بنك التنمية الدولى لدول الأمريكتين معدل الفائدة الى ٧ر٧٥ فى المائة . وكقاعدة فان هذه القروض يتم سدادها بالعملة الصعبة ، ولهذا فانه برغم أن الوقت المحدد لسداد القروض يعتبر وقتا كافيا فان هذه القروض تجعل الموقف فى الدول النامية اكثر سوءا بدلا من ان تعمل على تحسين الوضع المالى هناك .

وقد كتبت صحيفة « ستيتسمان » الهندية مقالا قالت فيه : ان الدول النامية أدركت انه لا يمكنها دفع مبالغ كبيرة سدادا

للقروض التى تلقتها للتنمية الاقتصـادية الا بزيادة صادراتها من البضائع الصناعية والمنتجات، شبه المصنعة للدول المتقدمة . أما الدول الاشتراكية فانها تقبل استرداد قيمة قروضها فى صورة بضائع تقليدية ، وهذا يؤدى بدوره الى أقامة علاقات تجارية طيبة بين الدول الاشـتراكية والدول النامية . ولكن الدول الغربية لا تريد أن تنسج على هذا المنوال .

قدمت الولايات المتحدة قرضا لتركيا لبنـاء مصنع للصلب فى اريجلى طاقته الانتاجية نصف مليون طن . وقد اعتمـدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية مبلغا قيمته ١٣٠ مليون دولار لهـذا الغرض . ولكن نظرا لأن الفائدة السنوية قدرها ٥ر٧٥ فى المائة فان على تركيا أن تدفع فى نهاية الأمر مبلغا قدره ٢٠٩ ملايين دولار . وعلاوة على ذلك فقد اشترت شركات كوبرز ووستنجهاوس وبلو آند نوكس جانبا كبيرا من أسهم هذا المصنع مما يعنى حصولها على قدر كبير من الأرباح لنفسها ، يضاف الى هذا كله ان الشركات المذكورة حصلت على ١١٥ مليون دولار مقابل أعمال التصميم والبناء التى قامت بها .

وتكسب الشركات الأمريكية ثلاثة دولارات من وراء كل دولار تستثمره فى أمريكا اللاتينية . فهى تقدم قروضـا بفائدة مرتفعـة للغاية كما أنها تقوم بتصدير الأرباح التى تجنيها من الاستثمارات المباشرة فى هـذه الدول والتى هى فى نهـاية الأمر نتيجـة استغلال الطاقة البشرية فى هذه الدول استغلالا بشعا . ولعله من المفيد ان نشير الى انه فى عام ١٩٦٥ بلغ حجـم الاستثمارات الأمريكية فى القارة اللاتينية ٦٣ فى المائة من مجموع استثماراتها فى الدول النامية .

وقد قدم المندوب اليوغسلافى فى المؤتمر الدولى الثانى للتجارة والتنمية هذه الارقام :

فى عام ١٩٦٦ بلغت الاستثمارات الخاصة الأمريكية الجديدة فى الدول النامية ٤٦٠ مليون دولار . على حين أن عائد هذه الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى تلك الدول قد زاد عن مليارين و ٣٠٠ مليون دولار .

وتواصل الاحتكارات الامريكية جنى الأرباح الفاحشة لانهـا تخضع الدول النامية فى أفريقيا لاستغلال بشع يمارسه الاستعمار الجديد هناك . وحتى المصادر الرسمية تقـول أن الاحتكارات الأمريكية تجنى ارباحا سنوية تبلغ قيمتها ٢٥ فى المائه من قيمـة الأموال المستثمرة فى افريقيا . ويحلو لرجال الدعاية الامريكيين ان يرددوا دائما أن « المساعدات » الأمريكية لأفريقيا تزيد عن مليارين من الدولارات ، غير أن رجال الدعاية الأمريكية يلتزمون الصمت تحـرجا عن ذكر أرقام الأرباح التى تنزحها الاحتكارات الأمريكية من أفريقيا وتكدسها فى خزائنها .

ان القادة الافريقيين قد قرروا مرارا وتكرارا أن افريقيـا لا تطلب احسـانا وانما تريد الحصـول على شروط تجارية عادلة ومتساوية . ولكن الدول الغربية تنتهج بوضوح سياسة تقوم على التفرقة ضد الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد ذكر الدكتور ر. بريبيش وهو اقتصـادى أرجنتينى وكان رئيسا للمؤتمر الدولى الأول للتجـارة والتنمية (١٩٦٤) هذه الأرقام :

فى عام ١٩٦٢ كان رأس المال المستثمر فى الدول النامية يبلغ ستة مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بينما لم تتجاوز المساعدات الحقيقية التى حصلت عليها هذه الدول ٤٠٠ مليون دولار .

وبالمقارنة الى ١٩٥٠ نجد ان الدول النامية فقدت ٣ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بسبب هبوط أسعار المواد الخام التى تصدرها هذه الدول وزيادة أثمان المنتجات المصـنعة التى تستوردها . وعلاوة على ذلك فان الفوائد التى تدفعها هذه الدول للمستثمرين الأجانب بلغت مليارين و ٦٠٠ مليون دولار . وهذا يصدق خاصة على القارة اللاتينية حيث بلغت فى المـدة بين ١٩٥٠ – ١٩٦١ استثمارات رأس المال الأجنبى ٩ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بينما بلغت جملة أقسـاط التسـديد والفوائد التى دفعتها هذه الدول فى نفس المـدة للمسـتثمرين الأجانب ١٣ مليارا و ٤٠٠ مليون دولار . يضاف الى هذا كله ان تقلبات أسعار التصدير والاستيراد أصابت دول أمريكا اللاتينية بخسارة تبلغ ١٠ مليارات من الدولارات .

فلم يكن هناك ما يبعث على الدهشة والأمر كذلك أن يعمل ممثلو الوفد الأمريكي في المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية على رفض كل الاقتراحات التي كانت ترمي الى تأكيد مبدأ مساواة الدول المستقلة الفتية في السوق العالمي .

ولقد أقر المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية ١٥ مبدأ أساسيا للعلاقات والسياسات التجارية الدولية ولكن الوفد الأمريكي صوت ضد ٩ من هذه المبادىء وامتنع عن التصويت على اقتراحين .

تدريب الخبراء والأيدي العاملة

ويقدر الشعب السوفييتي تماما رغبة الدول النامية في أن يكون لها مهندسوها واقتصاديوها وعلماؤها في الزراعة والطبيعة ومدرسوها وفنيوها وعمالها المهرة ، ويبدى الشعب السوفييتي استعدادا مستمرا لأن تشاركه شعوب الدول النامية في خبراته ومعارفه .

وخلال السنوات الخمس الأخيرة ذهب أكثر من ٣٧ ألف خبير وعامل ماهر سوفييتي الى الدول النامية لمساعدتها في تنمية اقتصادياتها . وكان على هؤلاء الخبراء والعمال المهرة أن يتحملوا ظروف الأحوال الجوية المختلفة والشاقة في كثير من الأحيان في سبيل المشاركة في بناء صناعات وتدريب العمال المهرة في الدول النامية ، كذلك يجرى تدريب المهندسين والعمال المهرة من الدول النامية في المعاهد والمدارس السوفيتية وفي مواقع العمل والانشاء حتى اذا ما عادوا الى أوطانهم كانت لديهم الخبرة اللازمة لتشغيل الآلات السوفيتية . ومن الطبيعي أن تقدر شعوب وحكومات الدول النامية الجهود التي يبذلها الشعب السوفييتي . وقد صرح محبوب سارفر وهو رئيس قطاع بوتوار (الباكستاني) حيث يقوم خبراء البترول السوفييت بالتنقيب عن الغاز « انهم عاملون ممتازون لا يضنون بالوقت ولا يبخلون بالمجهود ، لقد عملت مع زملائي السوفييت أعواما ، ولا بد لي أن أؤكد أنهم يحترمون عاداتنا وتقاليدنا ، كما يتحملون بشجاعة تقلبات الظروف الجوية ببلدنا » .

لقد حصل أكثر من ٢٠٠٠ خبير سوفييتي خلال السنوات الثلاث الأخيرة على أوسمة ونياشين من حكومات الدول التى يعملون بها فى آسيا وأفريقيا ، وتدفع الدول النامية مصاريف السفر للخبراء السوفييت كما انها تدفع لهم رواتبهم طبقا لمعدلات الأجور المحلية بينما تتولى الحكومة السوفييتية تغطية كل النفقات الأخرى النثرية . والجدير بالذكر أن الدول النامية مضطرة ان تدفع للخبراء الغربيين اكثر مما تدفع للخبراء السوفييت .

ويقوم الاتحاد السوفييتي بانشاء نظام تدريبى لتعليم القوى العاملة المحلية في مراكز الانشاء والمصانع والمؤسسات التى يقيمها فى الدول النامية . مثال ذلك أنه خلال مدة انشاء مصنع بيهالى للصلب فى الهند تم تدريب أكثر من ٣٠٠٠ خبير وعامل ماهر هندى مما يسمح بخفض عدد الخبراء السوفييت المطلوبين لبناء المرحلة الثانية من المشروع ، فعندما كان العمل يجرى فى المرحلة الأولى للمشروع كان يلزم لتجميع ثلاثة أفران لفحم الكوك وجود ٦ خبراء سوفييت و ١٥٠ عاملا هنديا ، ولكن فى بناء القسم الثانى : لم يتطلب اتمام العمل نفسه الا خبيرا سوفيتيا واحدا و٤٩ عاملا هنديا .

وخلال بناء مشروع السد العالى تم تدريب اكثر من ١٩ ألف عامل ماهر ومتخصص فنى ، وانشىء مركز كبير للتدريب وتم تزويده بالآلات والمعدات السوفيتية فى اسوان حيث كان ينهى اكثر من ٤ آلاف عامل ماهر فى أكثر من ١٥ فرعا من فروع التخصص تدريبهم هناك كل عام . ولقد قام الخبراء السوفييت بتدريب الشباب العربى هناك على العمل على الكراكات الميكانيكية واليوم يتولى المصريون وحدهم كل أعمال الحفر فى الضفة اليسرى لنهر النيل .

وقد تم تدريب ٤٠ الف افغانى تقريبا فى عدد من المهن فى مواضع الانشاءات وفى المشروعات التى بنيت بالمساعدات السوفيتية .

وعندما زار صحفى سوفيتى موقع انشاء فى المعهد الفنى بكابول كتب وصفا يعتبر نموذجيا فى هذا المجال فقال : « ان الصعوبة الأساسية التى يواجهها كوستوف (رئيس فريق الخبراء

السوفييت) ورفاقه لا تكمن فقط فى العمل من اجل بنـاء قاعدة للانتاج وانما أيضا فى تدريب عمال مهرة محليين يمكنهم ان يؤدوا هذه المهمة بكفاية . وقد شمر المهندسون د. كوفاليوف وف جريخ ويونيسكولاييف و ا. ليفين عن ســواعدهم (بالمعنى الحرفى والاستعارى) وشرعوا يدربون زملاءهم فى العمل من الأفغانيين .

ولا تقاس هذه الحلقات الدراسية بالساعات فالدروس تبدأ فى موقع العمل وتواصل حول موائد الرسم (لقراءة التصميمات وعمل الحسـابات) ثم يعود المدرسـون والمتدربون الى مواقعهم للتمرس بممارسة العمل عمليا .

وقد قررت وزارة التخطيط الأفغـانية تطبيق الأسـاليب السوفييتية لتدريب موظفين مهرة فى كل انحاء افغانستان .

ولقد تم خلال السنوات الأخيرة تدريب ١٥٠ الف عامل ماهر ورئيس عمال فى مواضع العمل فى الدول النامية بواسطة الخبراء السوفييت .

وهكذا فان بناء مئات الامكانيات الصناعية كان يتم جنبا الى جنب مع عملية تدريب طبقة عاملة ماهرة .

وفى الوقت الحاضر يوجد حوالى ٧٠ معهـدا ومركزا مهنيا وتأهيليا ومدارس ومراكز تدريب قد بنيت بمعـونة الاتحـاد السوفييتى لتخريج آلاف من المتخصصين والعمال المهرة ، كما ان المدربين القـادمين من الخـارج ينتشرون فى أكثر من ١٥٠ معهدا ومشروعا صناعيا اما لزيادة مهاراتهم أو لتعلم مهن جديدة .

الأصـدقاء السـوفيت
علمونى فى اليكتروسيلا

توجد فى كثير من المشروعات الصناعية السوفييتية مراكـز تدريب دائمة للطلبة الأجانب . وهذه المراكز مزودة بما يلزمها من الوسـائل التعليمية البصرية والمراجع الفنيـة من كتب ودوريات وأفلام . وعندما حصل أكثر من ٧٠٠ طالب هندى على تدريبهم النظرى والعملى ذهبوا الى مصانع الصلب فى بيهيلاى ليعملوا

كاخصائيين هناك . وتتلقى مجموعات ضخمة من الأجانب تدريباتها فى مصـــانع « لينينجراد ميتاليشسكى توربين Leningrad Metallicheski Turbine Works » وفى مصنع اليكتروسـيلا ومصانع الهندسة الكهربائية فى خاركوف . مثال ذلك ان ٢٧ مهندسا يعملون فى مصانع الهندســة الكهربائية التى بنيت فى الهنـــد بمساعدة السوفييت تعلموا صناعة التوربينات البخارية الهيدروليكية فى لينينجراد .

وقد ذكر ك. ب. نير وهو مهندس تجهيز صناعى يعمل فى مصنع هاردوار للهندسة الكهربائية ذات مرة « تعلمت فى مصنع اليكتروسيلا بلينينجراد وانا الآن الفن المعرفة التى حصلت عليهـا لزملائى فى العمل مثلما علمنى أصدقائى السوفييت » .

ويرحب الموظفون الســوفييت فى مصــانعهم بحرارة بوفود الدول النامية . ويقومون بتعريف زملائهم الأجانب بأسلوب الحياة السوفييتية وبما أحرزه الاتحاد السوفييتى من تقدم فى الصـناعة والزراعة . ويجرى تدريب الخبراء الأجانب فى الاتحاد السوفييتى مجانا وكقــاعدة فان الدولة التى ترســل طلبتها الى الاتحــاد السوفييتى لا تدفع لهم الا نفقات معيشتهم ومصــاريف الســفر ذهابا وايابا فقط .

وتقبل جامعة « باتريس لومومبا » للصــداقة مع الشــعوب المتقدمين اليها من الدول النامية . وفى عام ١٩٦٥ تخرج ٢٨٨ اخصائيا من هذه الجامعة وعادوا الى أوطانهم حيث بدأوا يعملون هناك . والتعليم فى جامعة الصداقة مجانا فى معظم الأحيان كما أن الطلبة وطلاب الدراسات العليا يتلقون منحا دراسية سوفييتية.

استنزاف العقول

وتقدم الدول الراسمالية أيضا منحا دراسية لطلبة الكليات كما انها تمول بعض المعاهد التعليمية وتدرب عددا من المتخصصين للدول النامية ولكن كثيرا ما يتم تدريب شباب دول آسيا وافريقيا على اعمال ليست بلادهم فى حاجة اليها بالاضــافة الى أن عددا

من هؤلاء الدارسين يسافرون الى اوربا الغربية والولايات المتحدة أو يحصلون على وظائف فى الفروع المحلية للشركات الغربية . وتقول الاحصائيات الهندية أن أكثر من ٦٠٠٠ من المتخصصين الهنود المهرة يعملون فى الدول الغربية ويعمل مئات منهم فى المؤسسات الاجنبية فى الهند . وتبدى الشركات الأمريكية اهتماما خاصا فى اغراء المتخصصين من ابناء الدول النامية .

ومن الأمور ذات الدلالة انه فى عام ١٩٦٥ تم تعديل قوانين الهجرة الى الولايات المتحدة ، ورفعت جميع القيود التى كانت مفروضة على دخول الأطباء والعلماء المشتغلين بالمهن الطبية الفرعية من دول العالم الثالث الى الولايات المتحدة .

وقد أورد الدكتور ناراجى استاذ علم الاجتماع الايرانى عددا من الحقائق المخيفة عن عملية استنزاف العقول ومدى ما وصلت اليه فقال أنه فى المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ذهب ٦٥٢٦ شابا ايرانيا الى الولايات المتحدة لمواصلة تعليمهم فى الكليات الأمريكية ولكن ٣٨٠٢ من المهندسين والأطباء والاقتصاديين .. الى آخره أى (٥٨ فى المائة من مجموعهم) قد أصبحوا مواطنين أمريكيين ، ومعظم هؤلاء ما زالوا شبابا ويمثلون زهرة الأمة الايرانية . ان عدد الأطباء الايرانيين العاملين فى مدينة نيويورك وحدها يعادل الأطباء العاملين الآن فى ايران كلها . وقد علق و. هلسن عميد المعهد الأفريقى الأمريكى على هذه المشكلة فى مؤتمر صحفى نظمته جامعة هارفارد بواشنطن فقال أن نصف الطلبة الأفريقيين الذين جاءوا الى الولايات المتحدة للدراسة بقوا هناك بعد حصولهم على شهاداتهم .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال : الا يعتبر تدريب المتخصصين فى الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى أمرا باهظ التكاليف جدا بالنسبة للدول النامية ؟ فلا عجب اذن أن تصبح عبارة « استنزاف العقول » جملة مألوفة الآن فى صحافة العالم .

اسواق ثابتة
للدول النامية

أن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفييتي والدول المستقلة حديثا يسمح لهذه الدول بأن تنتفع على نطاق واسع ببعض السمات الخاصة للانتاج ، وأن تستفيد من الظروف الطبيعية للاتحاد السوفييتي وللدول الوطنية الناشئة فى آسيا وافريقيا .

ولقد بدأ يتبلور الآن أسلوب من التخصص الدولى فى العمل يعتبر جديدا جدة جوهرية ، وذلك لضمان الانتفاع الى اقصى حد بكل الميزات التى يتيحها التعاون بين دول متقدمة وبين الدول التى بدأ اقتصادها بالكاد فى النمو .

ان الاتحاد السوفييتى ، شأنه فى ذلك شأن البلدان الاشتراكية الأخرى ، يزود الدول النامية بالآلات والمصانع التى ليس فى مقدور هذه الدول تصنيعها حتى الآن ، كما يزودها بالخبرة الفنية الضرورية وفى مقابل ذلك يحصل منها على المواد الخام وصادراتها الغذائية التقليدية الى جانب البضائع التى تنتجها الصناعة الحديثة فى هذه الدول (وهو أمر له أهمية خاصة فى ظروف المنافسة المتزايدة فى السوق العالمى) .

أن معظم الدول النامية فى آسيا وافريقيا تقع فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية . وهى تنتج قدرا كبيرا متنوعا من المواد الغذائية التى لا ينتجها الاتحاد السوفييتى او التى لا ينتجها بنفس الوفرة كما يحدث فى هذه الدول .

وكلما ارتفع مستوى معيشة الشعب السوفييتى ازدادت حاجته الى الفواكه والبن والكاكاو والمنسوجات الصوفية والأحذية . ففى عام ١٩٦٧ استورد الاتحاد السوفييتى من الدول النامية كميات من البن توازى ثمانية أضعاف ما استورده فى عام ١٩٥٦ واستورد من الكاكاو ما يوازى خمسة اضعاف ما استورده فى نفس المدة ومن التوابل ما يوازى الضعفين ومن البرتقال ما يوازى ٧ اضعاف ومن الليمون ما يوازى ٥ر٢ ضعف ، وقد بلغت الواردات من الدول النامية فى عام ١٩٥٦ حوالى ٢٤٩ مليون روبل فاذا بها فى عام١٩٦٧ تتضاعف ٣ مرات لتصبح ٦٩٨ مليون روبل .

ومن المواد الرئيسية التى يستوردها الاتحاد السوفييتى : القطن طويل التيلة والجوت ومنتجات الجوت والشاى والكاكاو والمطاط والأرز وانواع متعددة من بذور الزيت والبرتقال والموز والأناناس .. الى اخره .. ويبلغ حجم هذه الورادات من هذه الاصناف ٧٠ فى المائة من الواردات الاجمالية .

ويستورد الاتحاد السوفييتى جزءا كبيرا من هذه المواد من الدول النامية كثمن للمصانع والآلات والخبرات التى يقدمها اليها . وتجد الدول النامية فى الاتحاد السوفييتى سوقا مستقرا ومتوسعا مما يؤدى الى تثبيت أسعار بضائعها فى السوق العالمى ودعم مركزها فى مواجهة الاحتكارات العالمية التى تسعى للحصول على أرباح اضافية عن طريق خفض أسعار المواد الخام والمواد الغذائية المستوردة من الدول الاستوائية .

وفى مقابل هذا يجد الاتحاد السوفييتى فى الدول النامية مصادر ثابتة للمواد الخام والمنتجات الجاهزة لمواجهة التوسع المستمر فى اقتصاده .

روابط الانتاج تتسع دائما

عقد الاتحاد السوفييتى اتفاقيات مع ايران لمساعدتها فى بناء مجمع للصلب ومجمع للصناعات الهندسية وخط انابيب لنقل الغاز الطبيعى عبر ايران . وفى مقابل التكاليف التى تحملها الاتحاد السوفييتى تمده ايران بعشرة آلاف مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويا وكميات من القطن والصوف والحديد الخام والمعادن غير الحديدية والكافيار واسماك الكافيار والغراء والزبيب وفراء ماشية قرقول والأطعمة المحفوظة وبعض البضائع المصنعة .

كما ستحصل الجمهوريات السوفييتية فى آسيا الوسطى على الغاز الأفغانى كثمن للمساعدات السوفييتية فى عمليات التنقيب عن الغاز واستخراجه ونقله وكثمن للقروض التى حصلت عليها أفغانستان لبناء عدد من المشاريع الاقتصادية الهامة .

وفى مطلع ١٩٦٨ توصلت الحكومتان السوفييتية والهندية لاتفاق لدراسة امكانيات توسيع التعاون التجارى بين البلدين .

وسيساعد الاتحاد السوفييتى تركيا ، طبقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين فى ١٩٦٧ على انشاء عدد من المشروعات الصناعية الهامة وستدفع تركيا ثمن الالات والخدمات على آجال طويلة وعن طريق تزويد الاتحاد السوفييتى بالدخان والمكسرات والموالح والجلود الخام والصوف والبضائع الاستهلاكية والمصنعة التى تنتجها الصناعة التركية النامية .

وستزداد هذه الأمثلة باطراد ومع مروركل عام بازدياد التعاون بين الاتحاد السوفييتى والدول النامية ، وبازدياد المشاريع الصناعية التى يشارك الطرفان فى اقامتها .

الفصل الثالث

حقائق وأرقام

يتعاون الاتحاد السوفييتى مع كثير من الدول النامية . فيقدم اليها العون فى عمليات اقامة مشروعات صناعية وزراعية وعمليات التنقيب الجيولوجى وتنمية المقدرة الصناعية لهذه الدول .. الخ . وبغض النظر عن نوع التعاون ، فان هناك سمات معينة تعتبر قاسما مشتركا فى جميع الحالات .

فالمساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى مساعدة شاملة . وهى تشمل المسح المبدئى للموقع ثم توريد المصنع وتدريب الاخصائيين والعمال المهرة وتقديم المقايسات التكنولوجية لاقامة المطلوب .

وليس على الدول النامية ان تدفع ثمن المعلومات والعمليات التكنولوجية . فالاتحاد السوفييتى يقدم عن طيب خاطر الخبرة التى استغرق تحصيلها عشرات السنين .

وتقدم المؤسسات السوفييتية أيضا مساعدات لتشغيل المشاريع الجديدة وتزويدها بقطع الغيار والمعدات ، كما تساعد فى تدريب الاخصائيين وتقديم المواد الخام الصناعية المطلوبة .. الى آخره .

ولا ينظر الاتحاد السوفييتى الى الدول النامية كدول منافسة فى السوق العالمى ، ولهذا فانه عندما تصمم المؤسسات السوفييتية المشاريع الصناعية لهذه الدول فانها تحدد أقصى حجم للانتاج من وجهة النظر الاقتصادية والفنية ، وتضع فى اعتبارها تلبية حاجات الدولة النامية من المادة التى ينتجها المصنع بل وتوفير فائض للتصدير .

وفى الوقت الذى يقوم فيه الاتحاد السوفييتى ببناء المشاريع الجديدة فى الدول النامية ، فانه يساعد هذه الدول أيضا على انشاء هيئات للتصميم والتشييد والتجميع . حتى اذا ما انتهى المشروع المقام تكون الدول النامية لديها القدرة على مباشرة عمليات اقامة المشاريع الكبيرة لحسابها الخاص .

وسنذكر فيما يلى معلومات محددة عن المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفييتى لدول آسيا وافريقيا فى المجالين الاقتصادى والفنى :

بورمـــا :

تم فى بورما بناء معهد للتكنولوجيا ومستشفى وفندق فى عام ١٩٦١ بمساعدة السوفييت .

وقد تخرج فى هــذا المعهــد حتى الآن ٢٠٠ خبير من بينهم كيماويون وأخصائيون فى البترول ومعماريون وزراعيون . ويضم هذا المعهد الآن ٣٠٠٠ طالب .

وسمعة مستشفى تونجيى تزداد عاما بعد عام ويعمل فى هذا المستشفى فــريق من الاخصائيين السوفييت . وســاعد الاتحاد السوفييتى بورما فى انشاء خزان لحجز المياه فى شيمولتاو عند التقاء نهرى تامين وشوكبونج ويبلغ ارتفاع هذا الســد ٤٣ مترا وطوله ٥ر٢ كيلو متر ، ويحجز الخزان ٧ر٨٨ مليون متر مكعب من المياه وسوف يروى أرضا زراعية مساحتها بين ١٢ ــ ١٦ ألف هكتار (٣٠ ــ ٤٠ ألف فدان) . وقد تم تدريب حوالى ٣٠٠ من الخبراء من أبناء بورما على العمل فى المشروع .

ســـيلان :

يساعد الاتحاد السوفييتى سيلان فى بناء ١١ مشروعا ، وقد قدم اليها قروضا طويلة الأجل لهذا الغرض .

وقد انتهى العمــل فى اقامــة مصنع للحديد والصلب بطاقة انتاجية قدرها ٦٠ الف طن من الخامة المسحوبة المدرفلة ومصنع

للاطارات ينتج ٣٦٠ ألف وحدة من الاطارات الداخلية والخارجية سنويا • ومصنع الحديد والصلب الذى هو اول مشروع صناعى فى الدولة سوف يواجه ٨٠ فى المائة من احتياجات سيلان من الخامة المسحوبة المدرفلة والمصنوعات من السلك . وقد بعث رئيس الوزراء سينانيكه عند البدء فى تشغيل مصنع الاطارات برسالة جاء فيها : « ان مصنع الاطارات فى كيلانى سيكون حلقة هامة فى الاقتصاد القومى ، فانتاجه سيغطى ٩٠ فى المائة من احتياجات العربات فى سيلان . ولولا المعونة الفنية والاقتصادية السوفييتية لما كان من الممكن بناء هذا المصنع » .

وساعد الاتحاد السوفييتى سيلان ايضا فى بناء مطحن ضخم بقوة انتاجية تبلغ ٧٠ ألف طن قمح سنويا ومخزن للغلال سعته ٢٠ الف طن مما وفر ٢٠ فى المائة من واردات الدقيق التى تحتاج اليها سنويا .

وأرسل الخبراء السوفييت والآلات السوفييتية لقطع الأدغال

واعداد مساحات واسعة من الأرض لزراعة قصب السكر فى كانتالاى ولزراعة القطن فى منطقة هامبا نتوتا . وتعاون الاتحاد السوفييتى وبلغاريا فى انشاء مصنع تبريد لحفظ الفواكه والخضراوات هناك .

وقام الخبراء السوفييت العاملون فى المشاريع التى اقيمت بمعونة سوفييتية بتدريب أكثر من ١١٠٠ خبير سيلانى فى نواحى مختلفة . وفى ابريل ١٩٦٨ تم توقيع بروتوكول لاستمرار التعاون بين البلدين متضمنا النص على تدريب الخبراء الوطنيين •

كمبوديا :

اقام الاتحاد السوفييتى مستشفى سعة ٥٠٠ سرير فى بنوم بنه وعيادة خارجية يتردد عليها يوميا ٥٠٠ مريض كهدية لشعب كمبوديا . وقد رفع انشاء هذا المستشفى عدد الأسرة فى مستشفيات كمبوديا بما يعادل ٢٠ فى المائة من المجموع الكلى . ثم انه أيضا مركز لتدريب العاملين فى ميدان الطب من الكمبوديين فبين هيئة اطباء المستشفى ١٢ اخصائيا سوفييتيا .

وفى خريف ١٩٦٤ افتتح المعهد الفني العـالى الذى اقامه الاتحاد السوفييتى كهدية لشعب وحكومة كمبوديا . ويشمل هذا المعهد الأقسام الآتية :

التعدين ، تكنولوجيا الانتاج للمنسوجات القطنية ، البنـاء ، اصلاح الاراضى والهندسة الكهربائية .

وقد أقيمت مدرسة ثانوية متخصصة داخل هـذا المعهد ، وتضم عددا من الخبراء السوفييت بين هيئة التدريس العـاملة فيها .

الهنـــد :

تعتبر الهنـد واحـدة من اكبر دول آسـيا التى يتوافر بها احتياطى ضخم من المواد الخام ومصـادر الطاقة . وتوجد فى الهند منـاطق شاسعة من الأراضى الخصـبة التى تستطيع اذا توفرت لها الزراعة المثلى ، ان تزود الشعب بكميات كافيـة من المواد الغذائية والمواد الخـام اللازمة للصـناعة ، ومع ذلك فان الهند ما زالت لا تملك الا صناعة وزراعة ذات مستوى منخفض نسـبيا ، وما زالت غيـر قادرة على أن تلبى حتى الاحتيـاجات الضرورية للشعب الذى يبلغ عدده أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة .

ولقد بدأت حكومة الهند فى تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية بعد اعلان الاستقلال .

وقد كان الشعب السوفييتى يشعر دائما باحترام عميق نحو الشعب الهنـدى الذى سـاهم بكثير فى اثراء الثقافة الانسانية ، وكان يتعاطف باخلاص مع الشعب الهندى خلال مدة نضاله ضد الاستعمار البريطانى ، كما قدم اليه المساعدات لتنمية اقتصـاده الوطنى بعد التحرير .

ويساعد الاتحاد السوفييتى الهنـــد حاليا فى اقامة ٦٠ مشروعا ذات اهمية للاقتصاد القومى . وقد ذكر المرحـوم لال بهادور شاسترى ، رئيس وزراء الهند السابق ذات مرة أن الاتحاد

السوفيتي يساعد الهند فى ان تضع الأساس للبناء الاقتصادى الذى قررت الهند أن تقيمه لنفسها . والاتجاه الرئيسى للتعاون الفنى والاقتصادى السوفيتى ـ الهندى هو اقامة مشاريع الصناعة الثقيلة الرئيسية : أى مجمعات الحديد والصلب ومحطات توليد الطاقة ومصانع الصناعات الهندسية والكهربائية الثقيلة ومصانع اعداد الأجهزة واستخراج البترول ومشروعات صناعات المنجنيز ومناجم الفحم والكيماويات والأدوية وغير ذلك من المصانع والمشاريع الصناعية التى تقام بمعونة سوفيتية يملكها جميعا القطاع العام .

وكما ذكرنا سلفا فان مجمع بيهيلاى للصلب كان واحدا من المشاريع التى أقيمت بمساعدة سوفيتية ، وقد كانت طاقته الانتاجية مليون طن سنويا زيدت الى ٥ر٢ مليون طن بعد ذلك .

منذ أعوام قليلة قررت الحكومة الهندية اقامة مجمع كبير للصلب فى بوكارو ، وبدات فى التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل العون المادى الفنى . غير ان بعض الشروط التى وضعتها الولايات المتحدة كانت غير مقبولة بما فى ذلك أن يكون مجمع بوكارو ملكا لاحدى الشركات الخاصة وليس للقطاع العام . واعتبرت الحكومة الهندية ، بحق ، أن ذلك تدخل فى شئون الهند وقطعت المحادثات .

واتجهت الحكومة الهندية الى الاتحاد السوفيتى . وفى يناير ١٩٦٥ تم توقيع اتفاق للتعاون فى بناء مجمع للصلب فى بوكارو طاقته ٧ر١ مليون طن يمكن أن ترتفع الى أربعة ملايين طن فى العام . وعند انتهاء العمل فيه سيصبح رابع مجمع كبير للصلب فى القطاع العام .

وحتى اليوم فانه يشار الى مشروع بوكارو على انه بمثابة « بيهيلاى آخر » . ومن المقرر تزويده بأحدث المعدات . وعندما يبدأ هذا المجمع فى الانتاج سيكون بامكان الهند توفير نسبة

لا يستهان بها من احتياجاتها للصلب وخصوصا الواح الصلب التى تسهل من تطوير المشاريع الهندسية هناك .

وقد أكدت أنديرا غاندى رئيسة الوزراء فى حديثها عند البدء فى بناء مجمع بوكارو ان المجمع سيكون مساهمة هامة فى دعم أسس الاقتصاد الوطنى ورفع مستوى معيشة الشعب .

وبالتعاون مع الاتحاد السوفييتى فان عددا من محطات الطاقة الكبيرة تم بناؤها بالفعل أو هى تحت البناء الآن .

ومن بين المحطات التى بدأ تشغيلها بالفعل محطة بهاكرا (٦٠٠ر٠٠٠ كيلو وات) ، ومحطة كوربا للطاقة الحرارية (٢٠٠ر٠٠٠ كيلو وات) ، ومحطة الطاقة الحرارية فى نيزفيلى وطاقتها (٤٠٠ر٠٠٠ كيلو وات) وهى أساس لاقامة مجمع صناعى فى جنوب آركوت (مدراس) . كما انه يجرى بناء محطة للطاقة الحرارية فى أوبرا طاقتها (٢٥٠ر٠٠٠ كيلو وات) .

ولأعوام طويلة عرقلت الاحتكارات البترولية العالمية التى تسيطر على أسواق البترول عمليات التنقيب عن البترول فى الهند مفضلة الاستفادة من تزويد الهند بالمنتجات البترولية . وأصرت هذه الاحتكارات على أن التنقيب عن البترول هناك سيكون بلا جدوى .

ولقد كان الاخصائيون السوفييت هم الذن ساعدوا فى العثور على البترول والغاز فى هذا البلد . واصبحت الحقول الجديدة المكتشفة اساسا لعملية تصنيع البترول .

وتنتج حقول انكلسفار ما يزيد على ٢ر٥ مليون طن من البترول فى العام . كما تمت اقامة معملين كبيرين لتكرير البترول فى بارونى وكريالى .

وبالنسبة للاعمال الهندسية فان الاتحاد السوفييتى يساعد فى بناء مشروع للهندسة الثقيلة فى رانش ومصنع لمعدات المناجم فى دورجابور .

وقد بدأ مصنع رانش بالفعل فى انتاج بعض المواد وسوف يصبح قريبا المنتج الرئيسى للتركيبات والمعدات المعدنية اللازمة لبناء وتجهيز مجمع بوكارو .

وحتى وقت قريب كانت مدينة هاردوار معروفة فقط كمكان للحج فهى تقع فى المكان الذى ينساب فيه نهر الجانج عبر اخدود ضيق الى السهل . ولكن هاردوار قد أصبحت مؤخرا أكثر ارتباطا بتطور الصناعة الهندية الحديثة ، اذ يجرى هناك بناء مصنع لانتاج التوربينات البخارية والهيدروليكية والآلات الكهربائية وذلك بمساعدة السوفييت . وسوف يبلغ انتاجه من المولدات ما طاقته ۲۰۰۰٫۰۰۰ كيلو وات . وسوف توفر الهند مبالغ طائلة من العملات الأجنبية وذلك بالحد من وارداتها من التوربينات والموتورات الكهربائية . وسوف يتم بناؤه فى عام ۱۹۷۲ ، وحتى يحين هذا الوقت بدأت بعض الورش فى الانتاج بالفعل .

وبهذه الطريقة يجرى وضع اساس صلب لتطور الصناعة الهندية الثقيلة .

ان الاتحاد السوفييتى قد ساعد فى اقامة منجم بانكى للفحم ومحجر فى مانيكبور ، وورشة آلات لصيانة معدات المناجم ، ويجرى حاليا اقامة منجم آخر للفحم فى « رورال تجراه » .

وبالجهد السوفييتى تمت اقامة عدد من مشاريع المعدات الطبية ، فقد أقيم مصنع للمضادات الحيوية فى ريشيكيش ، ومصنع لانتاج المركبات الكيماوية والأدوية فى حيدر آباد ، بالاضافة الى مصنع لأدوات الجراحة فى مدراس .

ويساعد الاتحاد السوفييتى ايضا فى تدريب الاخصائيين الهنود على المشروعات الجديدة .

وفى ديسمبر ١٩٦٦ ، تم توقيع اتفاق جديد للتعاون من أجل مزيد من تطوير الصناعات الرئيسية ، مثل هذه التى تنتج الصلب والألومنيوم والأدوات الهندسية ، وانتاج البترول وصناعات الطاقة . وتتضمن المشروعات الجديدة منجما للحديد

الخام ، ومنجما للفحم الحجرى ، ومصنعا للالومنيوم وعددا من محطات الطاقة ، كما انه سيتم توسيع نطاق التنقيب عن البترول .

لقد تمت اقامة مزرعة ميكانيكية مملوكة للدولة مساحتها ١٢٫٠٠٠ هكتار (٣٠٫٠٠٠ فدان) وهى أكبر مزروعة من نوعها فى جنوب شرقى آسيا بالعون السوفييتى فى سورا تجراه ، وهى منطقة قاحلة فى راجستان . وقد قدم الاتحاد السوفييتى الآلات اللازمة كهدية للشعب الهندى . كما قام الاخصائيون السوفييت بتدريب الهنود على تشغيلها وصيانتها . وأصبحت مزرعة سورا تجراه مدرسة لأساليب الزراعة المتقدمة .

وسيقدم الاتحاد السوفييتى أيضا معدات وآلات زراعية كهدية الى خمس من مزارع انتاج البذور المملوكة للدولة . وفضلا عن ذلك سيتم تقديم معدات لعشر من مزارع الدولة ، وخمس عشرة محطة لتأجير ماكينات الزراعة بشروط سهلة .

لقد اقيم معهد للتكنولوجيا فى بومباى كجزء من مساهمة الاتحاد السوفييتى فى صندوق الدعم الفنى التابع للامم المتحدة وكهدية لشعب الهند . وتم افتتاحه سنة ١٩٥٨ باساتذة ومدرسين سوفييت بين هيئة التدريس . وسوف يساعد الاتحاد السوفييتى أيضا فى اقامة عدد من الأقسام فى الجامعات والمدارس الثانوية المتخصصة وعدد من المراكز الدراسية لتدريب المهندسين ، والأفراد الفنيين والعمال المهرة .

ويبذل الاخصائيون السوفييت فى الهند الكثير لتطوير تدريب العمال اثناء العمل . وبهذه الطريقة تم تدريب ٣٥٫٠٠٠ اخصائى لمكاتب التصميم والتنقيب الجيولوجى ، والانشاءات ، والتجميع والبحث العلمى .

وقد لخصت السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند نتائج التعاون السوفييتى الهندى الفنى والاقتصادى خلال زيارة رئيس الوزراء السوفييتى ا.ن. كوسيجين للهند فى يناير

١٩٦٨ . فقالت ان الصداقة المتطورة بين الاتحاد السوفييتى والهند مثال طيب للتعاون الدولى ، فقد كانت ذات نفع متبادل . وعملت على تدعيم قضية السلام والحرية . وأكدت رئيسة الوزراء الهندية ان الاتحاد السوفييتى والهند قد عمل كلاهما من اجل هذه الأهداف ، وان الاتحاد السوفييتى ساعد ايضا فى مسائل هامة مثل محاربة التخلف . واضافت السيدة غاندى ان التعاون الاقتصادى حلقة هامة فى الصداقة الهندية السوفييتية النامية ودليل على أن الصداقة يمكن رؤيتها فى جميع انحاء البلاد.

واتفق قادة الحكومتين السوفييتية والهندية على أنه من الضرورى ايجاد ميادين جديدة للتعاون الاقتصادى والصناعى . وطلبوا من خبرائهم دراسة هذه المسألة وتقديم توصيات محددة . ان هذا يعنى مرحلة جديدة من تطوير العلاقات الاقتصادية الهندية السوفييتية فى التعاون المباشر على تطوير قطاعات معينة بما يتفق وصالح البلدين .

اندونيسيا :

تنص اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفييتى واندونيسيا على تقديم المساعدة لأندونيسيا فى اقامة عدد من المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات .

فقد اقيم استاد ضخم يستوعب ١٠٠ الف مشاهد فى جاكارتا عام ١٩٦٢ بمساعدة السوفييت . واقيم مستشفى يضم ٢٠٠ سرير وعيادة كهدية لشعب أندونيسيا .

وقدم الاتحاد السوفييتى العون الفنى فى اقامة أول مصنع اندونيسى للصلب فى شيليجون ، مع محطة طاقة حرارية طاقتها ٣٦٠٠٠ر٣٦ كيلو وات ، ومصنع للفوسفات فى شيلاشاب وكلية للتكنولوجيا فى آمبون .

وبدىء فى انشاء طرق للسيارات بمعونة السوفييت الفنية فى كاليمنتان . وقد أوقفت اندونيسيا مؤخرا العمل فى المشروعات

التي كان مقررا اقامتها طبقا لاتفاقيات التعاون السوفيتية الأندونيسية .

نيبال :

أقام الاتحاد السوفييتي المشروعات التالية في نيبال دون مقابل : مستشفى في كاتماندو ، مصنعا للسجائر في جاناكبور ، محطة قوى في بانوتي ، مصنعا للادوات والآلات الزراعية ، ومصنعا للسكر في بيرجانج . ويساعد في الوقت الحالي في بناء طريق « الشرق ــ الغرب » وطوله ١٢٠٠ كيلو مترا والذي سيتم الانتهاء منه في المستقبل القريب مما يهيىء الظروف الضرورية للتقدم الاقتصادي في شرقي وغربي نيبال .

باكستان :

ان النقص الحاد في الوقود يعد عقبة كئودا في طريق تطور الاقتصاد الباكستاني . وتستورد باكستان ما يصل الى ٨٠ في المائة من بترولها تدفع ثمنها ذهبا للبنوك الانجليزية والأمريكية : حوالي ٣٥٠ مليون روبية في العام .

لقد بدأ التنقيب عن البترول في أراضي باكستان منذ مائة عام . وقد ترك ذلك الى الشركات الخاصة (معظمها اجنبية) التي كانت تهتم ، كما هو معتقد في باكستان ، بابقاء البلاد في حالة مجاعة بترولية .

وفي عام ١٩٦١ ، اصدرت الحكومة الباكستانية قرارا لتطوير عمليات التنقيب على نطاق واسع عن البترول والغاز ، واتجهت الى الاتحاد السوفييتي طلبا للعون .

وتوجهت مجموعات مشتركة من الجيولوجيين والجيوفيزيقيين السوفييت والباكستانيين الى الاجزاء المختلفة من شرق وغرب الباكستان . ووصلت معدات الحفر وغيرها من الاتحاد السوفييتي وتم اكتشاف مستودعين للغاز بعد عدة أعوام من المجهود الفني ، في ظروف بالغة القسوة في الصحاري والادغال . وفي يناير ــ فبراير ١٩٦٨ ، وجد البترول في هضبة بوتوار على عمق ٤٠٠٠ متر .

ان التعاون السوفييتي - الباكستاني يتسع ، وبمقتضى اتفاق عام ١٩٦٩ فان الاتحاد السوفييتي يساعد باكستان على اقامة عدد من محطات الطاقة الحرارية ، ومشروعات هندسية كهربية ومحطات اذاعة ومشروعات أخرى . كما أن التعاون الجيولوجي فى عمليات التنقيب مستمر .

افغانستان :

للاتحاد السوفييتي وافغانستان علاقات صداقة وطيدة منذ مدة طويلة . ويجرى بناء ما يزيد على ٦٠ مشروعا لصناعة المعادن والغاز والصناعات الكيماوية ، وصناعة الأغذية وغيرها فى أفغانستان بالاضافة الى انشاء محطات القوى والمزارع .

لقد تم بالفعل تشغيل ٤١ مشروعا ، من بينها مصنع « جانجالا » لاصلاح الموتورات فى كابول ، وهو أول مشروع صناعى أفغانى وطنى . كما تم أيضا بناء واحد من أكبر مجمعات الحبوب فى كابول وهو يضم صومعة برافعة وطاحونة ومخبزا . وتم بناء محطة للقوى طاقتها ...ر٩ كيلو وات وصومعة برافعة تسع ٢٠ ألف طن من الحبوب فى « بول - اى - خومرى » . واقيمت ستة كبارى عبر انهار خاناباد ، كابول - كوتار ، سالانج وجورباند . واقيم ميناء نهر شيرهان فى بانج . وتتضمن المشروعات التى تم تشغيلها بالفعل ثلاثة مطارات (احدها مطار كابول الدولى) وثمانية مستودعات للبترول كما تم انشاء مجموعة كبيرة من المجمعات السكنية التى انشئت للمساهمة فى دعم التقدم العمرانى الحديث . وفى عام ١٩٦٤ تم الانتهاء من طريق « سالانج » عبر جبال هندكوش . ولقد أثار هذا الطريق كثيرا من الصعوبات ، فقد تطلب شق نفق طوله ٥ر٢ كيلو متر وارتفاعه خمسة أمتار عبر الصخور وبناء ٢٧ جسرا من المعدن و ٤٠ من الخرسانة . وللطريق اهمية اقتصادية بالغة فهو يربط العاصمة بميناء شيرهان الذى تفد اليه معظم السلع وبمناطق التعدين الشمالية الغنية ، وطبقا لما اذاعته وزارة الاشغال العامة الافغانية فان الطريق سيوفر قرابة ٢٨٥ مليون جنيه افغانى فى

العام . كما ساعد الاتحاد السوفييتى أيضا فى اقامة طــريق خرسانى للسيارات طوله ٦٧٩ كيلو مترا بين كوشكا ــ هيرات ــ كانداهار . ويمر هذا الطريق عبر ست مقاطعات افغانية ويربط البلاد مع الاتحــاد السوفييتى ، وقام الاخصــائيون الســوفييت بتدريب حــوالى ٤٫٥٠٠ من العمــال الأفغانيين خــلال عمليــات الانشاء هذه للعمل على البولدوزر والاوناش وبناء الطرق .

لقد تم الانتهاء من الجزء الأول من مشروع جلال آباد للرى فى بداية ١٩٦٥ ، وهو مشروع متكامل للرى يضم قنــاة طولها ٧٠ كيلو مترا ، وسدا على نهر كابول ومحطة قوى طاقتها ١١ ألف كيلووات ومنشآت أخرى . وستروى القناة ما يزيد على ٣٠ ألف هكتار (٧٥ ألف فدان) من الأرض . وتجــرى اقامة مزرعتين تداران بالآلات فى منطقة بجوار القناة .

لقد اشترك ما يزيد على ١٤ ألف عامل واخصائى افغانى وما يزيد على ٥٠٠ مهندس وفنى وعامل ميكانيكى سوفييتى فى بناء القنــاة . وسوف يزود ســد آخــر على وشــك الانتهاء منطقة مساحتها ما بين ١٢ ــ ١٤ الف هكتار (٣٠ : ٤٠ ألف فدان) فى اقليم غازنى بالمياه .

وساعد الاتحاد السوفييتى فى اقامة محطة للقوى فى مضيق ناجلو على نهر كابول ، وتم تشغيلها فى صيف ١٩٦٦ وهى تزود كابول وضواحيها والمشاريع الصناعية فى منطقة كابول بالكهرباء .

وهناك تنقيب جيولوجى واسع . وقــد ساعد الأخصائيون الســوفييت فى الكشف عن مستودع كبير للغاز وسوف يستخدم جزء من الغاز فى انتاج أسمدة كيماوية فى المصنع الذى يجرى بنــاؤه بمعــونة سوفيتية ، والبــاقى تزود به جمهوريات وسط آسيا السوفيتية مقابل معدات صناعية سوفيتية وسلع أخرى . ومن بين المناجم الجديدة التى اكتشفت منــاجم حديد خام ذات درجة عالية وفحم وصلصال نارى وذائب ورمال لضرب الطوب .

ان المساعدة فى تدريب الاخصــائيين الافغــان فى الميــادين الاقتصادية والثقافيــة تعتبر وجهــا هاما للتعــاون بين الاتحــاد

السوفييتى وافغانستان . ويتلقى كثير من الطلبة الافغانيين علومهم فى الاتحاد السوفييتى . كما أن أكثر من ٤٠ ألف عامل افغانى تعلموا حرفا بمساعدة الأخصائيين السوفييت فى مواقع العمل فى أفغانستان .

وقد ساعد الاتحاد السوفييتى فى بناء مدرستين ثانويتين متخصصتين ومعهد للفنون التطبيقية فى كابول دعى المدرسون السوفييت للعمل فيها .

ومن المقرر توسيع مجال العلاقات الاقتصادية السوفيتية ـ الافغانية ، وقد تم أثناء المحادثات التى جرت فى موسكو فى فبراير ١٩٦٨ توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى والفنى السوفييتى ـ الأفغانى خلال ٦٧ ـ ١٩٧٢ يواصل الاتحاد السوفييتى بمقتضاه المساعدة فى بناء وتشغيل وسائل الانتاج فى عدد من المشروعات وفى التنقيب عن البترول والغاز والمعادن الأخرى .

وسوف يساعد الاخصائيون السوفييت فى تدريب العمال والاخصائيين الافغان على أعمال التجميع ، وضبط وتشغيل المصانع وادارة المشروعات التى بنيت بالمعونة السوفييتية .

ايـــران :

ساعد الاتحاد السوفييتى ايران فى حل عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ففى ديسمبر ١٩٦٧ ، بدأ العمل فى بناء سد طوله ٣٨ مترا ومحطة للطاقة على نهر آراكس على الحدود . وسوف تتجمع المياه فى خزان ضخم يكفى لرى حوالى ١٠٠ الف هكتار (٢٥٠ الف فدان) من الأراضى الجرداء فى برارى موجان ، كما ستزود المحطة المناطق المجاورة بالكهرباء .

وبالرغم من المناخ القاسى فقد ساعد الاخصائيون السوفييت فى بناء وتشغيل صومعة بروافع فى زاهدان فى الجزء الجنوبى الشرقى من ايران فى خمسة اشهر فقط . كما تم بناء صومعة

حبوب بروافع اخرى فى أنديمشك . واجمالا فان الاتحاد السوفييتى سيقدم المعونة الفنية اللازمة لبناء ٣٤ صومعة اخرى كلها مزودة بالروافع .

ان اهم المشروعات التى سيجرى بناؤها فى ظل التعاون الاقتصادى والفنى السوفييتى - الايرانى ، خلال الأعوام القليلة القادمة ، سيكون بناء مصنع للحديد والصلب تبلغ طاقته من ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف طن من الصلب فى العام بالقرب من أصفهان ، ومصنع لصناعة الآلات والجزء الشمالى من خط الغاز الرئيسى .

لقد ناقشت الحكومه الايرانية بناء مصنع الصلب هذا مع الشركات الغربية لمدة تزيد على ثلاثين عاما ودفعت حوالى ٢٥ مليون دولار ثمنا لتصميمات ونصائح المستشارين البلجيكيين والبريطانيين والأمريكيين وغيرهم الذين اصروا جميعا على انه ليس هناك أمل فى بناء مصنع يعمل بالمواد الخام المحلية .

وقد دحض الاخصائيون السوفييت كل الحجج التى تقدم بها المستشارون الغربيون ، واثبتوا أن خام الحديد الموجود فى منطقة بافكا كاف تماما لتشغيل مصنع ضخم للصلب لمدة خمسين عاما على الأقل .

وقد كانت ايران تستورد ٥٠٠ الف طن من الصلب كل عام . ولكن المصنع الذى سيبنى بالمعونة السوفيتية سوف يتكفل باحتياجات البلاد من بعض انواع الخامات المسحوبة المدرفلة ويوفر من ٦٠ الى ٧٠ مليون دولار سنويا . وسوف يكون اساسا للصناعة الثقيلة فى ايران ، خصوصا الصناعات الهندسية .

وقد اعلن الشاه محمد رضا بهلوى فى حديثه عند ارساء حجر الأساس أن « هذا يوم سعيد ومقدس لشعب ايران ، لأنه فى هذا اليوم اصبح حلمنا الذى كنا نصبو اليه حقيقة واقعة » .

وقال شيبانى المدير التنفيذى لشركة الاعمال المعدنية الوطنية الايرانية فى صدد الحديث عن الأعمال التى قامت بها

هيئات التصميم والعلمــاء السوفييت « ان تصميم المصــنع هو خلاصة ما وصل اليه علم المعادن الحديث » .

وسوف يساعــد الاتحــاد السوفييتي أيضا في بنــاء مصنع للصناعات الهندسية طاقته من ٢٥ الى ٣٠ ألف طن من الســلع المعــدنية في العــام ، بما في ذلك أوناش التحميل والتركيبــات المعدنية والغــلايات وآلات الزراعة . وقد تم وضع قائمة المــواد التي سوف ينتجها المصنع مع الاخذ في الاعتبار مواجهة احتياجات السوق الايرانية ما أمكن .

ان ثروة ايران الهائلة هي بحار الزيت الموجودة تحت الأرض في الجنوب . ولكن هذه الثروة مازالت تستغل حتى الآن بواســطة الاحتكارات الغربية دون وازع . ان المسافر في هــذا الجزء من ايران سوف يجــد مشــاعل ضخمة من الغــاز المحترق تنبثق من الأرض . فشركات البترول لا تستغل الغــاز رغم أنه من المــواد الخام بالغة القيمة .

ان الاتحاد السوفييتي سوف يساعد ايران على بنــاء خط انابيب للغــاز لاستخدام ما يبــدد اليوم ، وذلك من أجــل صالح الشعب وتقديم مكاسب هائلة للدولة . ان الغاز في جنوب ايران سوف ينقل الى الاتحاد السوفييتي مع بضــائع ايرانيــة اخرى مقابل نفقات الاتحــاد السوفييتي في بنــاء المصانع وخط الأنابيب ولدفــع ثمن المعــدات السوفييتية لعدد من مشروعات الصناعة الخفيفة والثقيلة .

لقــد نقلت الأسوشيتدبرس عن شــاه ايران قــوله : « ان السوفييت وافقوا على اقامة مصــنع لصهر الصلب قرب أصفهان يتكلف ٢٨٦ مليون دولار مقابل الغاز الطبيعي . ان الولايات المتحدة لم تســتطع أن تمنحنا مثل هــذه الشروط ولم تستطع استخدام الغــاز الذي ظللنا نحرقه لمدة ٥٠ عاما حتى الآن . اننــا نحتــاج الى مصنع للصلب ولكن الولايات المتحدة ظلت تصر لنصف قرن على ان مثل هذا المشروع غير اقتصادي وغير واقعي » .

وخلال زيارة رئيس الـــوزراء اليكسى كوسيجين لايران فى ابريل ١٩٦٨ توصل الجانبان الى اتفاق لمد التعاون خــلال مدة الخطة الخمسية الرابعة فى ايران « ١٩٦٨ : ١٩٧٢ » .

تركيــــا :

للتعــاون الفنى والاقتصــادى السوفييتى ــ التركى تاريخ طويل . فحتى قبل الحرب ساعدت الحكومة السوفييتية تركيا فى بناء مصنعين كبيرين للنسيج . وفى ١٩٦٢ تم بنــاء مصنع لانتاج ألواح الزجاج .

وبمقتضى الاتفاق الذى وقع فى مارس ١٩٦٧ سيقوم الاتحاد السوفييتى بمساعدة تركيا فى اقامة مشروعات التجهيز الكبيرة لصناعاتها الرئيسية : مصانع للصلب والالومنيوم ، معمل لتكرير البترول ، مصنع لحامض الكبريت ومصــانع للرقائق الخشــبية . ويجرى الاستعداد حاليا فى الاتحــاد السوفييتى وتركيا لاقامة المشروع وفى مارس ١٩٦٩ اتمت ادارات التصميم الســوفيتية نماذج المصنع .

الجــزائر :

يســاعد الاتحــاد السوفييتى الجزائر فى بنــاء حــوالى ٨٠ مشروعا . ان برنامج التعــاون السوفييتى ــ الجزائرى واســع المدى ويغطى الجوانب الهامة فى التقدم الاقتصادى الاجتمــاعى الجزائرى . ان اكبر مشروع هو مصنع الصلب الذى من المقرر أن تصل طاقته من ٣٠٠ الى ٣٥٠ ألف طن فى العــام من الخامات ذات المقاطع المسحوبة المدرفلة ، ويجرى انشاؤه حاليا فى مدينة عنابة . وتعلق الحكومة الجزائرية أهمية بالغة على هذا المشروع حيث أنه سيكون اساس تصنيع البلاد .

كذلك فان الاتحاد السوفييتى سوف يساعد فى بناء مصنع للتغطية بالرصاص والــزنك ومحطة للطاقة الحرارية ، ومصـــنع الزئبق يعتمد على منجم « اسماعيل » الذى اكتشفه الجيولوجيون السوفييت ، ومصنع لانتاج الكونياك وورشة لزجاج النوافذ ، ويجرى حاليــا التنقيب الجيولوجى عن المنــاجم غير المعــدنية

المعادن غير الحديدية . وتهدف الخطة الى وضع اساس لتطوير الصناعات المعدنية غير الحديدية وبعض الصناعات الاخرى والى دعم مصادر التصدير فى البلاد . ويجرى بناء عدد من سدود الرى المتوسطة والصغيرة الحجم بالمعونة الفنية السوفيتية فى منطقة القبائل وهى أفقر المناطق الساحلية بالجزائر ، وتلك هى المنطقة التى يهاجر منها عدد كبير من الناس الى ما وراء البحار بحثا عن الوظائف ان $\frac{1}{13}$ من الارض الصالحة للزراعة فى منطقة القبائل بها وسائل للرى . وعندما ينتهى بناء السدين الأولين عام ١٩٦٩ ، فان المنطقة المروية ستزداد بنسبة ٢٥ فى المائة . وقد نقل العمال والخبراء السوفييت خبراتهم الى الجزائريين اثناء العمل . كما دربوا كثيرا من الحفارين وعمال الرافعات والمنقبين . كما يجرى تقديم العون لاقامة عشر ورش للاصلاحات الرئيسية فى آلات الزراعة وخمس محطات تجريبية لدراسة نمو المحاصيل فى الأرض التى سيتم ريها .

وتم حفر خمسة آبار للمياه العذبة فى منطقة الصحراء فى مجال التنقيب عن المياه .

لقد شحن الاتحاد السوفييتى ٥٠٠ جرار ومائة آلة حصد ودراس والات زراعية اخرى الى الجزائر لتحسين ميكنة الزراعة كما أرسل الخبراء السوفييت لتدريب عمال الآلات على الطبيعة .

ويقوم حوالى ١٥٠ خبيرا سوفييتيا بمساعدة الجزائريين فى التنقيب عن البترول والغاز .

وفى نهاية عام ١٩٦٧ اقر مجلس ادارة سوناتراك (الشركة الوطنية لشحن وبيع البترول والغاز) أول تقرير للجيولوجيين السوفييت فيما يتعلق باستغلال عدد من آبار البترول والغاز واعتبرته أكثر واقعية وفائدة من المقترحات التى بعث بها الجيولوجيون الامريكيون والفرنسيون . واشترت الجزائر اربعة حفارات سوفييتية صنعت فى أورالماشرافود « مصنع الأورال الهندسى » .

وفى سبتمبر ١٩٦٤ ، بدات الدراسات فى معهد البترول والغاز ومدرسة البترول الثانوية التى بنتها الحكومة السوفييتية كهدية للجزائر .

وافتتح فى نفس الفترة مدرسة ثانوية للنسيج ومركزين لتدريب العمال على الصناعة والزراعة .

وبناء على طلب الحكومة الجزائرية ارسلت الحكومة السوفييتية خبراء لتنظيم الانتاج فى المشروعات القائمة . وقد ساعد الخبراء السوفييت الجزائريين على تشغيل مصنع للسيراميك ومصنع للسكر ومصنع ورق كانت معطلة وعلى تحسين الانتاج فى مصنع لانتاج الهياكل المعدنية ومصنع نسيج وغيرهما من المشاريع .

ومن المقرر أن يساعد الاتحاد السوفييتى الجزائر فى استعادة واعادة بناء تسعة من المشاريع المملوكة للدولة ومنجم للرصاص والباريت وبناء مصنع للطلاء المعدنى ومصنع للزجاج المسطح فى وهران .

وفى نوفمبر ١٩٦٧ ، افتتح مستشفى باسم الصداقة الجزائرية السوفييتية فى احتفال كبير فى الأخضرية . ويضم المستشفى ٢٢٠ سريرا وعيادة خارجية . وجميع المعدات والأجهزة سوفييتية كما يعمل به اطباء من السوفييت .

العــــراق :

يساعد الاتحاد السوفييتى العراق فى اقامة ٤٨ مشروعا بدا العمل فعلا فى ٣٣ منها .

وتشكل المشروعات التى تبنى طبقا للتعاون السوفييتى ـ العراقى أساسا لتطور الصناعات الجديدة مثل الهندسة الكهربائية وصناعة الادوية وصناعة الزجاج وغيرها من الصناعات ولدعم القطاع العام فى الاقتصاد الوطنى . وحقيقة اخرى هامة وهى ان تشغيل عدد كبير من المشروعات الصناعية سوف يوفر وظائف لما يزيد على ١٠ آلاف شخص ، ويزيد الى حد كبير من حاصل

الانتاج الصناعي بالعراق ، ويقلل كثيرا من نفقات الاستيراد . وسيكون بامكان العراق توفير جزء لا يستهان به من احتياجاتها من المنسوجات القطنية والأدوية والآلات الكهربائية .

ولقد بنيت المشروعات التالية بالمعونة السوفييتية : مصنع للهندسة الكهربائية ، مصنع للملابس واشغال التريكو ، مصنع لانتاج اسياخ الحديد المسلح ، مصنع للأطعمة المحفوظة ، محطة للتليفون الآلى ، محطة اذاعة ذات موجة متوسطة ، محطات لتأجير الآلات ، صومعتان للحبوب ، ومركز استقبال لاسلكى فى الداودية .

وافتتح مركز لابحاث الذرة فى نهاية عام ١٩٦٧ به مولد طاقته ٢٫٠٠٠ كيلو وات ومخصص لانتاج النظائر المشعة .

وتم انشاء خط للسكك الحديدية بين بغداد والبصرة طوله ٥٤٣ كيلو مترا ، وفى الوقت الحالى يجرى العمل فى اقامة مصنع لميكنة الزراعة ، ومصنع نسيج ، ومصنع لانتاج المضادات الحيوية والأدوية وعدد من المشروعات الأخرى .

وفى ١٧ مارس ١٩٦٥ تم توقيع بروتوكول سوفييتى — عراقى لاقامة محطة للقوى وخزان للمياه على نهر الفرات وبناء مصنع لتجميع الجرارات .

ويتعاون الاتحاد السوفييتى أيضا مع جمهورية العراق فى مجالات أخرى . فقد تم اجراء مسح خاص لتحسين الملاحة فى نهر دجلة والفرات وشط العرب ، كما تم وضع تقارير عن تنظيم فيضان نهر دجلة والفرات ، كما نجحت الى حد كبير عمليات التنقيب عن المعادن ، وقد اكتشف الجيولوجيون السوفييت احتياطيات من الكبريت والفوسفور وحجر الكوارتز ذات قيمة صناعية كبيرة . ووضعت تقارير فنية واقتصادية عن الرى والصرف فى منطقة مساحتها ٢٧٠ ألف هكتار (٦٧٥ ألف فدان) بين الشينافية والناصرية .

وبدأ تدريب الخبراء الفنيين العراقيين والعمال الذين سيصبحون موظفى المستقبل فى المشروعات التى تجرى اقامتها بالمعونة السوفييتية . وتم افتتاح خمسة مراكز دراسية خصيصا لهذا الغرض .

وبجانب ذلك فان التدريب يتم فى مواقع البناء ، وفى المعاهد السوفييتية العليا وفى المصانع والمشروعات السوفييتية .

وقد عقدت محادثات سوفييتية - عراقية فى بغداد فى نهاية عام ١٩٦٧ ، واتفق على ان يساعد الاتحاد السوفييتى العراق فى تحسين صناعته البترولية ، والقيام بتنقيب جيولوجى ، وبناء الهياكل المعدنية التى تحمل آلات الحفر فوق آبار البترول وخطوط أنابيب بترول ومعدات للضخ . ان العراق واحدة من أكبر البلاد المنتجة للبترول ، ولكن انتاج البترول ما زال حتى الان فى يد الاحتكارات الأجنبية . وقد اتخذت الحكومة العراقية مؤخرا عددا من الاجراءات للسيطرة على انتاجها البترولى . وقد حرمت شركات البترول الأجنبية من امتيازاتها للتنقيب فى مناطق شاسعة لم تستغل بعد . وأنشئت شركة بترول وطنية للتنقيب وانتاج البترول . وقد وصفت الصحافة العراقية فى تعقيبها على الاتفاق السوفييتى العراقى الخاص بالتنقيب وانتاج وتكرير البترول ، بأنه خطوة تجاه تحقيق الحلم الذى صبا اليه الشعب العراقى الا وهو أن يستفيد بثروته الوطنية بأكملها .

الجمهورية العربية المتحدة :

تأتى الجمهورية العربية المتحدة فى صدر القائمة من حيث حجم التعاون الاقتصادى والفنى مع الاتحاد السوفييتى .

ويساعد الاتحاد السوفييتى فى اقامة ما يزيد على مائة مشروع صناعى وزراعى وتسهيلات ثقافية . وقد تم بالفعل تشغيل ٦٧ منها .

وتغطى التسهيلات السوفييتية طويلة الأجل جزءا كبيرا من استثمارات الجمهورية العربية المتحدة بالعملات الأجنبية فى التنمية الاقتصادية .

ويذهب حوالى ٨٠ فى المائة من التسهيلات السوفييتية الى تنمية الانتاج الصناعى والطاقة و١٧ فى المائة الى الزراعة .

ويتعاون الاتحاد السوفيتي مع الجمهورية العربية المتحدة فى اقامة عدد من الصناعات الرئيسية ذات الأهمية البالغة للقطاع العام الاقتصادى مثل مصنع الحديد والصلب ، والصناعات الهندسية وبناء السفن والصناعات البتروكيماوية والكيماويات والأدوية وصناعات القوى وصناعات النسيج . كما يساعد الخبراء السوفييت أيضا فى التنقيب الجيولوجى وفى تدريب الفنيين المحليين .

وعندما يتم تشغيل المشروعات التى يجرى بناؤها الآن بالمعونة السوفيتية فان انتاج القوى سيزيد مرتين ونصف مرة فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويزيد انتاج الصلب من ٤ الى ٥ مرات وانتاج الكابلات ثلاث مرات . وسوف يؤدى الى الاستغناء تماما أو الى الحد من استيراد السفن والفحم ورقائق الصلب الرفيعة وطرق المعادن ومعدات الآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية ووسائل اعداد الأدوية وأجهزة الراديو وزيوت التشحيم وغيرها .

ان مشروع أسوان للقوى المائية من المشروعات ذات الأهمية الفائقة لاقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، وسيكون عند الانتهاء منه واحدا من اكبر اعمال القوى المائية التكنولوجية فى العالم . وسوف يشمل سدا ارتفاعه ١١١ مترا وطوله ٦ر٢ كيلو مترات ، ومحطة قوى قوتها ١ر٢ مليون كيلووات ، وثلاثة خطوط لنقل الكهرباء .

ان الخزان الضخم فى أسوان سيجعل من الممكن تنظيم فيضان النيل وتحرير البلاد من كوارث الفيضان والجفاف . ان الخزان ونظم الرى الجديدة ستزيد مساحة الاراضى المزروعة بالرى الدائم بنسبة ٣٠٪ . ولقد قرر الاقتصاديون المصريون أن

زراعة الأراضي الجديدة سوف تزيد الانتاج الزراعي بصفة عامة بنسبة ٤٠ الى ٥٠ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٥٩ .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه في مجلس الامة في مارس ١٩٦٤ : « ان مشروع أسوان للقوى المائية سيزيد دخل البلاد بمبلغ ٢٣٤ مليون جنيه سنويا ، أي نصف عائد مصر قبل الثورة تقريبا . ان السد يعني توفير ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه من العملات الصعبة سنويا . وسيجعل من الممكن انتاج ١٠ آلاف مليون كيلو وات من الكهرباء سنويا ، أي ضعف اجمالي ما ينتج اليوم » .

لقد بدأ العمل في السد في يناير ١٩٦٠ ، وتم الانتهاء من الكثير ، وما زال هناك الكثير . واجمالا فان السد يحتاج من الحجارة الى ما يكفي لبناء ١٦ هرما من حجم هرم خوفو ، أكبر اهرامات مصر . ولقد أصبح موقع العمل في أسوان مركزا دراسيا لتدريب الخبراء المحليين والعمال المهرة . وقد تم حتى الآن تدريب حوالي ٢٠ الفا هناك .

وفي منتصف مايو عام ١٩٦٤ قام ٣٠ الف عامل مصري مع الخبراء السوفييت بسد أكبر نهر في أفريقيا . ان السد العالي على النيل مشروع حيوي . لقد حال دون حدوث كوارث الفيضانات في الدلتا في عام ١٩٦٥ . وفي يناير ١٩٦٨ تم تشغيل التوربينات الأربعة الأولى . وفي ١٩٦٩ ، بدأت ستة توربينات في العمل .

ان محطة اسوان تزود القاهرة وأجزاء أخرى من الجمهورية العربية المتحدة بالكهرباء . وقد قارب بناء السد الانتهاء منه ، وتم تكوين بحيرة صناعية تتسع لحوالي ٤٠ ألف مليون مترمكعب من المياه . وهكذا فقد تم وضع مياه النيل في خدمة اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، وفي خدمة الري قبل أي شيء آخر . ان حوالي ٢٦٠ ألف فدان من الأراضي الصحراوية قد استزرعت .

وتجري اقامة شبكة مترابطة ، آلية ، يمكن التحكم فيها من بعد لمواجهة احتياجات البلاد من الكهرباء للصناعة والزراعة .

ولقد أدى التعاون السوفييتي ـ المصري فيما يتعلق بالتنمية الصناعية وغيرها من الميادين الى نتائج طيبة . فقد بدأ اثنان من معامل تكرير البترول الانتاج بالاضافة الى مصنع لاعداد الحديد الخام طاقته ۳۰۰۰ طن يوميا ومصنع للفحم فى حلوان ومصنع لطرق المعادن ومصنع لانتاج المبارد وورشة لانتاج آلات قطع المعادن ومحطة للقوى الحرارية طاقتها ۱۰۰ الف كيلو وات فى السويس ، ومصنع لانتاج المضادات الحيوية واعداد الأدوية ومشروعات كثيرة أخرى .

ان ٤١ من مراكز التدريب المهنى الخمسة والاربعين المقرر اقامتها بالمعونة السوفييتية قد بدأت بالفعل فى تخريج العمال المهرة .

وتم انشاء مفاعل ذرى طاقته ۲٫۰۰۰ كيلو وات ومعمل للطبيعة النووية لأغراض البحث العلمى .

وساعد الجيولوجيون السوفييت فى الكشف عن احتياطيات للصناعة من الفحم وآبار البترول الجديدة .

ان الاتحاد السوفييتي يقدم أيضا معونات فنية لاستزراع ٨٤ ألف هكتار (۲۰۰ ألف فدان) من الأراضى الفاحلة التى ستزرع بالقطن والحبوب والبنجر والفواكه والخضراوات .

وقد قدمت الحكومة السوفييتية آلات زراعية لمزرعة ميكانيكية ضخمة لانتاج القطن وغيره من المحاصيل فى منطقة مساحتها ٤٫۰۰۰ هكتار (۱۰ الاف فدان) كهدية لشعب الجمهورية العربية المتحدة .

المغرب :

يساعد الاتحاد السوفييتي المغرب فى اقامة مجمع للصناعات المعدنية فى الدار البيضاء . وسوف ينتج المصنع آلات زراعية وغيرها من البضائع التى يتم استيرادها الآن من الدول الأخرى وسيكون به أيضا مركز للتدريب .

وسيتم انشاء سد ومحطة للطاقة فوق نهر درا . لقد قامت مجموعة من الخبراء السوفييت فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى والتدريب المهنى بوضع توصيات عن اصلاح التعليم فى المغرب . ويقوم الجيولوجيون السوفييت بالاشتراك فى التنقيب عن البترول والكوبالت الخام وغيره من المعادن .

تونس :

قام الاتحاد السوفييتى طبقا لاتفاقية التعاون الفنى والاقتصادى بينه وبين تونس بانشاء معهد فنى وطنى فى تونس وهو الأول من نوعه هناك لتدريب مهندسى البناء والميكانيكا والكهرباء والزراعة ومهندسى قوى الكهرباء المائية . ويقوم المدرسون السوفييت بالعمل فى هذا المعهد .

وفى عام ١٩٦٤ ، دعت الحكومة التونسية الاخصائيين السوفييت للمشاركة فى اعادة تنظيم الخدمات الصحية اعادة تامة . وبالفعل تم ارسال ٢٦ من خبراء الطب السوفييت الى هناك . ويعتبر الخزان الذى أقيم على نهر كاسب فى عام ١٩٦٨ ذا اهمية كبرى بالنسبة للموارد المائية فى تونس .

سوريا :

والمشروع الرئيسى فى مجال التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفييتى وسوريا هو مشروع انشاء محطة القوى المائية وانشاء خزان للمياه على نهر الفرات . وحينما يتم تشغيل هذا الخزان فانه سيجعل من الممكن مضاعفة مساحة المنطقة المنزرعة تقريبا .

ويقول السوريون ان بناء سد على نهر الفرات كان حلمهم المنشود والذى لم يكن من الممكن تحقيقه لعدة أسباب ، وواحد من هذه الاسباب ان جمهورية المانيا الاتحادية ، كانت ترفض أن تبنى هذا السد الا فى مقابل امتياز بترولى ، أما الاتحاد السوفييتى فقد كان على استعداد لبنائه دونما اية شروط .

وقد ساعد الخبراء السوفييت سوريا على تحسين مراعيها ، ووضعوا مشروعا للاستفادة من مياه واراضى حوض نهر الخابور .

كما أدت عمليات التنقيب الجيولوجية التى تمت بمساعدة الخبراء السوفييت الى اكتشاف مخزون كبير من الملح الحجرى والفسفور والحديد الخام ، وكذلك أدت الى اكتشاف ثلاث مناطق بترولية ، وقد تم وضع خريطة جيولوجية لسوريا . وفى عام ١٩٦٨ بدأت سوريا فى الانتفاع ببترولها الخاص المستخرج من اراضيها .

ويقدم الاتحاد السوفييتى مساعدته لسوريا فى بناء خط السكة الحديد بين القامشلى واللاذقية ، وهو الخط الذى يربط المناطق الداخلية الوسطى بالبحر . وفى مارس عام ١٩٦٨ كان قد تم تشغيل جزء يبلغ طوله ١٤٠ كيلو مترا من الطريق يربط بين « الطابقة » وحلب . وسوف يساعد هذا الطريق مع الطريق الذى يربط بين طرطوس وعكارى على نقل المواد اللازمة لبناء سد الفرات . وفى عام ١٩٦٦ تم تشغيل مصنع لصناعة اسياخ الحديد المسلح ، هذا الى جانب مصنع للاسمدة الكيميائية سيتم بناؤه ، وثلاثة مراكز للتدريب الزراعى سيتم انشاؤها : أحدها يختص بشئون الغابات ، والآخران أحدهما للزراعة التى تعتمد على الرى ، والثانى لأعمال الفلاحة التى لا تعتمد على الرى ، مما سيكون له أهمية عظمى فى رفع الطاقة الانتاجية الزراعية .

ان المعونة السوفييتية تساعد بدرجة عظيمة فى تنمية الاقتصاد السورى . وتمثل القروض السوفييتية أكثر من نصف المعونات الخارجية المقدمة الى سوريا .

السودان :

يساعد الاتحاد السوفييتى السودان فى بناء مخزنين للغلال بالروافع ، ومصنع لتعبئة الالبان ، ومصنعين لتعليب الفاكهة والخضراوات وبعض المشروعات الأخرى . وكثير من هذه المشروعات يعمل الآن ، وسوف يتم تشغيل بقيتها فى المستقبل القريب .

وقد ساعدت هذه المشروعات السودان على زيادة صادراته وتدعيم القطاع العام اقتصاديا .. كما ساعد أيضا فى زيادة عدد المستخدمين بالأجر . ومن بين المشروعات التى من

المزمع تنفيذها فى السودان انشاء مستشفيين وداربن للأمومة ورعاية الطفل .

اليمن :

لقد كان أكبر وأهم مشروع تم انجازه فى اليمن هو انشاء ميناء الحديدة - وهو اول ميناء بحرى فى اليمن - وقد بدأ تشغيله عام ١٩٦١ . وتمر عبر هذا الميناء الآن معظم صادرات اليمن ووارداته . وقد ساعد الاتحاد السوفييتى اليمن أيضا فى بناء محطة رئيسية لمياه الشرب فى مدينة « سوخنو » ومصنع لصناعة صهاريج البترول مما ساعد حكومة اليمن على خفض ما تنفقه على استيراد منتجات البترول . وقد تم بناء منطقة سكنية فى الحديدة . وفى فبراير عام ١٩٦٧ تم فتح ثلاث مدارس عامة تتسع لألف تلميذ . وقد قام الاتحاد السوفييتى ببناء هذه المدارس كهدية منه الى الشعب اليمنى . كما تم بناء مستشفى وعيادة خارجية . ويعتبر هذا المستشفى من أكبر المؤسسات الطبية فى اليمن وهو مجهز بأحدث الأجهزة الطبية ، وقد قدم الاتحاد السوفييتى هذا المستشفى أيضا كهدية منه الى الشعب اليمنى .

ويساعد الاتحاد السوفييتى اليمن فى بناء مصنع للاسمنت ومجموعة من المشروعات المرتبطة بصيد الاسماك وطريق السكة الحديد بين الحديدة وتعز . وسوف يساعد هذا الطريق على تنشيط التنمية الاقتصادية فى اقليم تهامة الجنوبى وهو من المناطق التى تبشر بمستقبل اقتصادى مزهر ، كما سيزيد من الأهمية الاقتصادية لميناء الحديدة . وقد تم زراعة مناطق جديدة فى اقليم تهامة .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من البلدان التى تعتبر فيها الزراعة ذات أهمية خاصة . وعلى هذا فان الاتفاقية التى تم

توقيعها فى شهر فبراير من عام ١٩٦٩ تنص أساسا على تقديم المعونة السوفييتية الواسعة للمساعدة فى تنمية هذا القطاع الاقتصادى . وسيجرى بناء ثمانية سدود كما سيتم حفر عدد من الآبار للرى ، وستجرى ايضا عملية مسح هيدروجيولوجى شامل فى وادى حضرموت . وستقام ثلاث ورش لاصلاح الآلات الزراعية ، كما سيبدأ العمل فى انشاء مركز للبحوث الزراعية .

ويجرى الآن تدريب الخبراء الزراعيين وخبراء الرى فى مدرسة زراعية ثانوية ، وهو أمر له أيضا أهميته الكبرى . هذا وسيتم تدريب الخبراء فى مجالات أخرى فى الاتحاد السوفييتى .

الكويت :

لم ينشىء الاتحاد السوفييتى علاقات دبلوماسية مع الكويت الا منذ خمسة أعوام فقط . وينمو التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين نموا مطردا وناجحا . فقد تم بناء أكبر السفن الكويتية التى تحمل اسم « القادسية » فى حوض بناء السفن فى « خيرسون » . وفى مجال التعاون مع الخبراء الكويتيين فان الخبراء السوفييت يدرسون امكانية تنمية مصايد الاسماك فى الخليج العربى . وبالاضافة الى ذلك فان الاطباء السوفييت يعملون فى المستشفى الحكومى بالكويت .

غـانا :

قبل الانقلاب العسكرى الذى وقع فى غانا فى فبراير عام ١٩٦٦ قدم الاتحاد السوفييتى لغانا مساعدات اقتصادية وفنية كبيرة لتطوير اقتصاد البلاد . وقد قدمت المساعدة فى انشاء معمل لتنقية الذهب تبلغ طاقته ٢٥ طنا من الذهب سنويا ، وانشاء مصنع لانتاج وحدات خرسانية جاهزة ، ومجموعة من المشروعات المتعلقة بمصائد الاسماك وعدد من المراكز الدراسية لتدريب العمال والفنيين المهرة ، وغير ذلك من المشروعات .

وقد ساعدت المنظمات السوفيتية غانا فى انشاء ثلاث مزارع حكومية لزرع الأرز والذرة ، وامداد هذه المزارع بالآلات اللازمة . وساعد الخبراء الجيولوجيون السوفييت فى اكتشاف مناطق جديدة يوجد بها الذهب كما تم اكتشاف مناطق يوجد بها الحديد الخام والمنجنيز والحجر الجيرى .

وكانت المشروعات المزمع انشاؤها بمساعدة الاتحاد السوفييتى ذات أهمية عظيمة بالنسبة للاقتصاد القومى ، ولكن الزعماء الغانيين الجدد الذين جاءوا الى السلطة بعد الانقلاب أوقفوا — من جانب واحد — تنفيذ الالتزامات التى تنص عليها الاتفاقيات السوفييتية الغانية .

غينيـا :

بدأ التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفييتى وجمهورية غينيا فى عام ١٩٥٩ ، ولقد كان ذلك الوقت من الأوقات الحرجة بالنسبة لغينيا ، ففى ذلك الوقت كان استقلالها الذى حصلت عليه منذ وقت قريب معرضا للخطر . وقدم الاتحاد السوفييتى للجمهورية الشابة قروضا طويلة الأجل لتنمية الاقتصاد القومى ، وساعد الاتحاد السوفييتى فى بناء مصنع للمعلبات ومحطة كهرباء ديزل ومخازن حفظ بالتبريد . كما ساعد فى اعادة بناء مطار كوناكرى وبناء استاد وفندق . وكان تشغيل مصنع لقطع الاخشاب فى يونيو من عام ١٩٦٥ بداية عهد جديد لصناعة الخشب بالطرق الحديثة . وتم أيضا انشاء مزرعتين لتربية الماشية ولتحسين السلالات المحلية ولتدريب خبراء الماشية فى غينيا . هذا وقد تم بناء زوارق الصيد التى تعمل على سواحل غينيا فى الاتحاد السوفييتى .

ويساعد فريق كبير من الخبراء الجيولوجيين السوفييت فى رسم الخريطة الجيولوجية لغينيا ، كما يقومون بعمليات التنقيب اللازمة للبحث عن المعادن المختلفة .

وساعد الاتحاد السوفييتى فى بناء المعهد الفنى فى كوناكرى منذ خمس سنوات ، وتضم هيئة التدريس بهذا المعهد ما يقرب من ١٠٠ مدرس واخصائى سوفييتى .

وفى حفل التخرج الرسمى قال الرئيس سيكوتورى أن المكتب السياسى للحزب الديمقراطى فى غينيا يريد « تأكيد رغبتنا فى التعاون وبعلن امتناننا بصفة خاصة لبلد ثورة اكتوبر » .

وتم شحن المعدات اللازمة لمحطة اذاعة « سونفونيا » كهدية من الاتحاد السوفييتى ويمكن سماع هذه الاذاعة من أى مكان فى كل افريقيا .

وقد اهدى الاتحاد السوفييتى غينيا دون مقابل كمية كبيرة من الآلات والمعدات الزراعية والعربات والقوارب الخفيفة لنقل الركاب وأجهزة العرض السينمائى ومكتبة تتضمن ١٠ آلاف كتاب .

ويعمل كثير من الأطباء والمدرسين السوفييت فى غينيا على الرغم من الجو الشديد الحرارة هناك .

وقد تحدث الرئيس سيكوتورى عن المساعدات السوفييتية فقال : « اريد أن أعبر عن الرضاء التام الذى يجده الشعب الغينى فى علاقاته مع الاتحاد السوفييتى . فقد ساعدتنا هذه العلاقات على انجاز الخطة الثلاثية للتنمية ، وجعلت من الممكن لنا أن نصل الى أهداف الخطة السبعية . ان الهدف الرئيسى لهذه الخطة هو دعم الثورة الغينية وزيادة قوتها وخلق أساس راسخ لأمتنا واستغلال مصادر ثروتنا الطبيعية استغلالا منظما » .

اثيوبيا :

يقوم التعاون بين الاتحاد السوفييتى واثيوبيا بموجب اتفاقية ١١ يوليو عام ١٩٥٩ التى منحت الحكومة الأثيوبية بمقتضاها قرضا طويل الأجل بشروط سهلة . وقد استخدم هذا القرض فى بناء مصنع لتصنيع البترول مع محطة قوى حرارية . وقد تم تشغيل المصنع عام ١٩٦٧ وهو ينتج الآن الغاز المضغوط والبنزين ذا الأوكتين العالى الدرجة ووقود الطائرات والكيروسين ووقود الديزل والفلايات والأسفلت ، ويعنى هذا كله توفيرا عظيما فى العملة الصعبة .

وفى الاحتفال الكبير الذى أقيم بمناسبة البدء بتشغيل المصنع ، عبر الامبرطور هيلاسلاسى الأول عن امتنانه للحكومة السوفييتية ، وقال : « ان هذا المصنع سيدعم استقلال أثيوبيا القومى وسوف يسهم اسهاما لا حد له فى مجال التنمية فى البلاد . وسيقدم هذا المصنع فرص العمل لعدد كبير من المواطنين الاثيوبيين كما سيكون مدرسة للتدريب لعدد آخر من المواطنين الذين سيعملون به خلال السنوات القادمة » .

وقد تم فى عام ١٩٦٣ افتتاح المدرسة الفنية فى مدينة « بحردار » ، وقد قدمت هذه المدرسة هدية من الاتحاد السوفييتى .

وتعد هذه المدرسة من أكبر المدارس فى أثيوبيا ، وهى مجهزة بأحدث التجهيزات لتدريب الفنيين والكيمائيين التحليليين والكهربائيين والتكنولوجيين فى مجال صناعات النسيج وأعمال الخشب والآلات الزراعية . ويوجد مدرسون ومستشارون سوفييت كما يوجد معلمون فى مجال التدريب المهنى بين العاملين فى هذه المدرسة .

وفى يوليو عام ١٩٦٤ أصدرت وزارة التعليم فى أثيوبيا قرارا بتحويل هذه المدرسة الفنية الى معهد للتكنولوجيا ، وقد تخرج فى هذا المعهد حتى الآن ٢٧٠ أخصائيا .

ويقضى الاتفاق السوفييتى الأثيوبى فى يونيو عام ١٩٦٨ بتقديم المزيد من التعاون ، وبخاصة فيما يتعلق بتدريب الاخصائيين الاثيوبيين . وقد تم بناء معهد للمعلمين وعدد من المدارس المهنية ومركز للدراسات الزراعية .

وستقدم المساعدات فى بناء مستشفى ومحطة مياه للشرب فى منطقة « عصب » وفى تنظيم خدمات الطب البيطرى فى البلاد عن طريق تقديم الأجهزة اللازمة ، كما ستتم المساعدات فى مجال التنقيب الجيولوجى .

الكاميرون :

تم توقيع اتفاق للتعاون بين الاتحاد السوفييتى والكاميرون فى ١٥ من ابريل عام ١٩٦٦ . ويقضى هذا الاتفاق باقامة مدرسة

زراعية لمائتى طالب ، ومدرسة أخرى لشئون الغابات تضم مائة طالب ، كما يقضى بارسال معلمين سوفييت ومساعدى معامل لادارة هاتين المدرستين .

كينيــا :

قام الاتحاد السوفييتى ببناء مستشفى يحتوى على ٢٠٠ سرير وعيادة خارجية فى كيسومو التى تقع فى قلب أكثر أقاليم كينيا ازدحاما بالسكان . . وقد قدم الاتحاد السوفييتى هذا المستشفى هدية منه الى كينيا . وقد أمد هذا المستشفى بالادوية السوفييتية كما يعمل به عدد من الأطباء السوفييت .

جمهورية الكونغو (برازافيل) :

منح الاتحاد السوفييتى جمهورية الكونغو قرضا بشروط سهلة يقوم خبراء الجيولوجيا السوفييت بمقتضاه بالمساعدة فى عمليات التنقيب ، وقد تم اكتشاف مخزون من القطران الرملى والرصاص والزنك والتبر .

وتم بناء فندق يحتوى على ١٢٠ غرفة فى برازافيل فى عام ١٩٦٨ ودار للامومة ورعاية الطفل تم بناؤه فى عام ١٩٦٩ كهدية الى شعب الكونغو .

ويقدم الاتحاد السوفييتى المساعدة فى تدريب الاخصائيين من أبناء الكونغو ، وقد تقرر اقامة مركز للتدريب المهنى لتدريب العاملين على الآلات وغيرهم من الاخصائيين الزراعيين ، ويعمل عدد كبير من المعلمين والأطباء السوفييت فى الكونغو .

مــــالى :

ساعد الاتحاد السوفييتى مالى فى بناء « ستاد » يتسع لـ ٢٥ الف شخص ، وكذلك فى اقامة بعض المعاهد التعليمية . وقد تم توسيع مزرعة حكومية بمساعدة الاتحاد السوفييتى . كما تم اكتشاف مناجم كبيرة من الحجر الجيرى فى منطقتى بافولاب وجانجونترى . وسوف يقدم ذلك المادة الخام لمصنع الأسمنت

الذى يجرى انشاؤه حاليا . وقد ساعد الاخصائيون السوفييت أيضا فى انشاء الهيئة الوطنية للجيولوجيا .

ويجرى تدريب الاخصائيين من ابناء مالى ، ويقوم المعلمون السوفييت الذين يذهبون الى مالى بناء على طلب الحكومة المالية بتدريب الخراطين وعمال البناء والبرادين فى مراكز جديدة للتدريب . كما يقوم المعلمون السوفييت بالتدريس فى مدرسة التمريض وفى المعهد العالى للادارة ومركز البحوث الزراعية .

السنغال :

تعتبر صناعة مصائد الأسماك من الصناعات ذات الأهمية العظمى بالنسبة للاقتصاد القومى فى السنغال . ويتم تقديم مساعدات كبيرة فى تنمية هذه الصناعة بموجب الاتفاق السوفييتى السنغالى الذى عقد فى مارس عام ١٩٦٥ . وكما قال الرئيس ليوبولد سنغور فان سفن الصيد السوفييتية التى سيقوم الاتحاد السوفييتى بتسليمها للسنغال عام ١٩٧١ ستساعد على تكوين أسطول صيد قوى يساعد على مواجهة متطلبات البلاد .

الصومال :

تم انشاء عدد من مشروعات الدولة الخاصة بتجهيز صناعات كثيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الصومالى بالتعاون مع الاتحاد السوفييتى ، وما زال هناك عديد من المشروعات يجرى العمل فيه . وتضم هذه المشروعات مصنعا لتعبئة الألبان فى مقديشيو ومصنعا لحفظ اللحوم فى كيسمايو ومصنعا لتعليب الأسماك فى لاس خوره .

وسيكون لميناء « بربرة » الذى سيتم بناؤه بمساعدة الاتحاد السوفييتى أهمية كبرى فى تنمية التجارة الخارجية للبلاد وفى تنمية الاقتصاد بصفة عامة فى الصومال الشمالى .

وقد تم الكثير فى مجال تحسين خدمات الصحة والتعليم .

وفى عام ١٩٦٤ تم تشغيل مطبعة حكومية فى مقديشيو . وقدم الاتحاد السوفييتى مستشفيين بعيادتين خارجيتين كهدية ،

ويقوم هذان المستشفيان بعملهما الآن فى كل من « الشيخ » ، و « يوجيت » . ويلقى الأطباء والمعلمون السوفييت وغيرهم من الخبراء السوفييت الذين يعملون فى المجالات الأخرى فى الصومال احتراما كبيرا • وفى عام ١٩٦٨ تخرجت الدفعة الاولى من اول مدرسة داخلية ثانوية . وقد تم مؤخرا ارسال ما يقرب من ٥٠٠ طالب صومالى الى الاتحاد السوفييتى للدراسة هناك . ويقوم عدد كبير من العمال والفنيين والأخصائيين الذين تلقوا تعليما عاليا بالتدريب العملى فى مصانع الاتحاد السوفييتى . وأيضا فى المشروعات التى تم بناؤها فى الصومال بمساعدة الاتحاد السوفييتى .

تنزانيا :

يساعد الاتحاد السوفييتى تنزانيا فى مجال التنقيب الجيولوجى وبحث امكانيات انشاء محطات للقوى الكهربائية وغيرها من مشروعات القطاع العام . وقد منحت الحكومة السوفييتية تنزانيا قرضا طويل الأجل . وسوف يحقق التعاون السوفييتى التنزانى الأهداف التى دعا اليها اعلان أروشا الذى يدعو الى اقامة الاشتراكيه فى البلاد •

أوغندا :

تعهد الاتحاد السوفييتى بمساعدة اوغندا فى بناء مصنع للنسيج ومركز لتدريب عمال الآلات الزراعيين وبعض المشروعات الاخرى ، وقد قدم الاتحاد السوفييتى ـ من اجل ذلك ـ قرضا طويل الأجل •

وقام الاتحاد السوفييتى بارسال المعدات الخاصة ببناء الطرق وصناعة الأدوية والأجهزة الطبية اللازمة لانشاء مراكز بيطرية الى أوغنده . ويعمل فى اوغنده اطباء ورجال اقتصاد من السوفييت .

زامبيا :

تواجه جمهورية زامبيا الفتية مشكلات خطيرة نتيجة للنقص الكبير فى الاخصائيين وانتخلف وسائل النقل . وسيساعد الاتحاد

الســوفيتى زامبيــا فى تجهيــز كليتى الطب والهنــدسة بجامعة زامبيــا . وســيقوم المدرســون السوفييت بالتــدريس فى هذه الجامعة .

وسيمد الاتحاد السوفيتى زامبيا أيضا بالمعدات والاخصائيين اللازمين لاقامة الطرق ، كما سيتم بناء أربع محطات قوى بالديزل فى المناطق الريفية .

تشــــاد :

يتضمن برنامج التعاون الاقتصادى والفنى مع تشــاد بنــاء مدرسة ثانوية للتمريض ومعامل التدريب النظرى والعملى وانشاء هيئة وطنية لانشاء الطرق . ويســاعد الخبراء السوفييت الأجهزة المختلفة فى تشاد فى تقييم احتمالات التنمية الزراعيــة والتنقيب الجيولوجى .

الفصل الرابع

موسكو تمد يد المساعدة

لقد كان لينين ، حتى قبل اقامة السلطة السوفييتية فى روسيا ، من أنصار التعاون بين البلدان التى يمكن أن تنتصر فيها الاشتراكية وبين حركات التحرر القومية . وقد كتب فى عام ١٩١٦ يقول : « اننا نؤيد ، كما كنا دائما ، وكما سنظل دائما الترابط الوثيق والاندماج بين الطبقة العمالية الواعية فى الدول المتقدمة وبين العمال والفلاحين والأرقاء فى كل البلدان المقهورة . ولقد أسدينا النصيحة ، وسنظل نقدمها دائما ، الى كل الطبقات المقهورة فى الدول المقهورة بما فيها المستعمرات بألا تنفصل عنا وأن توطد معنا أقوى العلاقات وأن توحد جهودها معنا »coll. works, vol. 23. p 67 وقال لينين أيضا « ان الشيوعيين يقيمون علاقات دولية مختلفة تماما بما يجعل فى الامكان بالنسبة للشعوب المقهورة أن تخلص نفسها من النير الاستعمارى » . coll. works vol. 31, p 477

ان التجربة الكاملة للاتحاد السوفييتى وعلاقاته بالدول النامية هى دليل على تمسك الاتحاد السوفييتى الدائم بالأفكار اللينينية الخاصة بتقديم التأييد الكامل لحركة التحرير القومية واقامة تحالف أقوى مع الشعوب التى نفضت عن كاهلها نير الاستعمار . ولقد تطلب النضال ضد الاستعمار جهداً ماديا ومعنويا عنيفا من جانب شعوب آسيا وأفريقيا ، ووقف الاتحاد السوفييتى دائما الى جانب الشعوب التى تحارب للتخلص من نير الاستعمار.

ويقول ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى لقاء الصداقة السوفييتية المنغولية الذى عقد فى أولان باتور فى ١٥ من يناير عام ١٩٦٦ : « لقد توجهت أنظار الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها

الى موسكو مرات ومرات خلال الحقبة الماضية ، وتوجهت انظار هذه الشعوب الى حزب لينين طالبة العون والمساندة . ويمكننا القول بضمير خالص ان موسكو لم ترفض اى طلب من هـــذه الطلبات الخاصة بتقديم العون » .

لقد قدم الاتحاد السوفييتي وسيقدم دائما العون بكل الطرق الممكنة لحركة التحرير القومية وللبلدان التى حصلت على حريتها حديثا فى نضالها ضد الامبريالية والاستعمار الجديد وفى جهودها لبناء اقتصادها القومى الذى هو بمثابة الأساس المادى لاستقلالها الحقيقى .

وتثبت الحقائق الوارد ذكرها فى هذا الكتيب أن التعــاون الاقتصادى السوفييتى مع بلدان آسيا وأفريقيا هو عامل فعــال فى مساعدة هذه البلدان على التغلب على التخلف الاقتصادى الذى خلفه الماضى .

لقد تحقق حلم الأجيال بالنسبة للشعب العــامل فى مصر : فقد يساهم سد أسوان العالى الذى ساعد السوفييت فى بنائه بشكل عظيــم فى تحقيق التقــدم الاقتصادى للجمهــورية العربية المتحدة . وفى الهند يدخل الصلب المستخرج من اقليم بيهيلاى فى صناعة الآلات التى يجرى صنعها أيضا فى المصانع الهندسية التى تم انشاؤها ايضا بمســاعدة السوفييت . وتستخدم هذه الآلات لتسهيل عمل العامل الهندى وتهيىء الظروف الملائمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والحضارية فى هذا البلد العظيم . وقد مكنت مئات المشروعات الصناعية التى تم بناؤها فى بلدان آسيا وافريقيا بمســاعدة الاتحاد السوفييتى ، الى جانب مراكز التدريب من الناس ، واظهرت بداية مباشرة لمزيد من الارتفاع فى مســتوى المعيشة .

ان عشرات المؤسسات التعليمية التى تم بناؤها فى بلدان آسيا وافريقيا بمساعدة الاتحاد الســوفييتى ، الى جانب مراكز التدريب المهنى والمدارس العليا والثــانوية المتخصصة التى قام السوفييت بانشائها ، ولقد نتحت أبوابها للبنين والبنات فى شعوب آســيا وافريقيا . والمهندسون السوفييت يقــدمون تجــاربهم وخبراتهم

الفنية الى الشباب المحلى الذين يعملون معهم فى مواقع العمل والمشروعات الصناعية ويشركونهم فيه وهم بذلك يساعدون على خلق القوى الانتاجية الرئيسية وأمل الدول الوطنية الفتية ، أى الطبقة العاملة والمهندسين .

وفى سبيل مساعدة الدول التى برزت حديثا فى القضاء على الآثار الخطيرة التى خلفها ماضيها الاستعمارى ، ومن أجل تحقيق استقلالها الاقتصادى ، فان الاتحاد السوفييتى ـ فضلا عن تدعيم التعاون الاقتصادى والفنى مع هذه الدول ـ يزيد دائما من حجم تجارته معها .

ولقد تمكن الاتحاد السوفييتى بحكم اقتصاده المخطط ونتيجة لعدم وجود أزمات اقتصادية فيه ، أن ينمى تجارته مع الدول الحديثة على أساس الاتفاقيات الحكومية وعلى وجه الخصوص الاتفاقيات ذات الأمد الطويل . وان بلدان آسيا وأفريقيا التى تتبادل التجارة مع الاتحاد السوفييتى تعلم علم اليقين أنها ستكون قادرة على تصدير ما تنتجه من بضائع ولهذا تكون قادرة على أن تخطط اقتصادها وتجارتها لعدة سنوات قادمة بغض النظر عن الأحوال المتغيرة للسوق العالمية وتستفيد بهذه القدرة المضمونة على التصدير فى نضالها ضد الاحتكارات الدولية .

وتعد التجارة أيضا احدى الوسائل التى يلجأ اليها الاتحاد السوفييتى لدفع عجلة التقدم فى بلدان آسيا وأفريقيا ومساعدتها فى التغلب على الأنماط الاستعمارية التى يقوم عليها اقتصادها . وتتكون الصادرات السوفييتية الى هذه البلدان على نحو متزايد من الآلات والمعدات التى تحتاج اليها هذه البلدان لتصنيع اقتصادها وتنمية زراعتها . وتساعد السياسة التجارية السوفييتية البلدان النامية على بيع البضائع التى تنتجها مصانع صناعاتها الناشئة فى الأسواق الخارجية .

وفى هذا الصدد كتبت صحيفة الأهرام القاهرية اليومية تقول : « ان المصريين الذين يناضلون من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى الكامل يعتبرون الاتفاق التجارى الذى تم توقيعه بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى لعام ١٩٦٨ ذا أهمية عظيمة بالنسبة لبلدنا . فالاتحاد السوفييتى لن يقوم فقط

بامدادنا بالمواد التى نحتاج اليها صناعتنا الآن بصورة ملحة ولكننا لأول مرة سنكون قادرين على تصدير جزء كبير من صناعتنا التى لم تكن من صادراتنا التقليدية . وانه لمن الصعب تقدير أهمية ذلك بالنسبة لصناعتنا » .

وقد ذكر اليكسى كوسيجين رئيس مجلس الوزراء السوفييتى فى التقرير الذى قدمه الى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، أن الاتحاد السوفييتى سوف يشترى من الدول الفتية مقادير متزايدة من صادراتها التقليدية كالقطن والصوف والمواد الخام للمصنوعات الجلدية والأحذية والمعادن الخام غير الحديدية والزيوت النباتية والفاكهة والبن والكاكاو والشاى وغيرها من المواد الخام والسلع المصنعة . وتنمية التجارة السوفييتية مع الدول الفتية المستقلة وفق هذه الخطوط هى لصالح الجانبين . فهى من ناحية تدفع عجلة التقدم الصناعى فى البلدان النامية ، ومن ناحية أخرى تساعد الاتحاد السوفييتى على الاستفادة بطريقة أفضل من الامكانيات الكامنة بالنسبة لعملية تقسيم العمل على الصعيد الدولى .

وعلى عكس الدول الامبريالية التى تفرض ضرائب جمركية مرتفعة لمحاولة منع الدول النامية من تصدير بضائعها ، فان الاتحاد السوفييتى - ابتداء من اول يناير عام ١٩٦٥ - الغى كل الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول النامية . فلا عجب اذن أن يتزايد عدد الدول التى يهمها أن تكون لها علاقات تجارية مع الاتحاد السوفييتى . فمنذ عشر سنوات كان للاتحاد السوفييتى علاقات تجارية مع سبع عشرة دولة فقط فى آسيا وأفريقيا . أما الآن فقد زاد هذا العدد ووصل الى ٥٠ دولة . وفيما بين عامى ١٩٥٦ - ١٩٦٧ زاد حجم التجارة السوفييتية مع الدول النامية الى أربعة أضعاف تقريبا ، فى حين ارتفع حجم التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى بصفة عامة بنسبة ١٥٠ فى المائة .

ان الاتحاد السوفييتى يؤازر بشدة الدول النامية فى نضالها ضد التعسف الأمبريالى فى التجارة العالمية وضد التفرقة وعدم المساواة ، ويضطلع مع بلدان آسيا وافريقيا بمهمة انشاء علاقات

اقتصادية دولية تقوم على مبادىء المساواة والمصلحة المتبادلة . ولقد ظهر الموقف المشترك بين الاتحاد السوفييتي والدول الفتية المستقلة فى المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية الذى عقد فى جنيف (١٩٦٤) وفى نيودلهى (١٩٦٨) . ففى هذين المؤتمرين قدم الوفد السوفييتي مقترحات بناءة لتنفيذ مبادىء عادلة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولتطوير العلاقات التجارية للدول النامية مع الدول الصناعية المتقدمة . ولقد بذل الاتحاد السوفييتي قصارى جهده من أجل تنفيذ هذه التوصيات .

وفى دلهى أعلن رئيس الوفد السوفييتي أن الاتحاد السوفييتي يؤازر مطالب الدول النامية بأن تزيد الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات الدولية التى تمنح القروض من حجم القروض التى تقدمها لأغراض التنمية ، وأن تضع شروطا أفضل لهذه القروض اذ ان هذه القروض ستعوض الى حد ما الخسائر التى لحقت بالدول النامية نتيجة للحكم الاستعمارى وسياسة الاستعمار الجديد . وقد دعا الوفد السوفييتي المؤتمر الى المطالبة بحق الدول المستقلة حديثا فى الحصول على تعويض عن الخسائر التى لحقت بالدول النامية نتيجة للحكم الاستعمارى وسياسة الاستعمار مطلق التحكم فى تحويل الفوائد التى يحصل عليها الأجانب من ادارة المشروعات الأجنبية فى هذه الدول . وأيد الاتحاد السوفييتي أيضا توصية ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٧ والتى تقول بأنه فى حالة تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول النامية فانه لا يجوز استخدام سياسة التفرقة ضد القطاع العام فى تقديم هذه المساعدات .

ان التغيير الذى طرا على ميزان القوى فى العالم نتيجة للقوة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة للنظام الاشتراكى العالمى ، والضعف الذى منيت به الامبريالية والتأييد الذى يمنحه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى للبلدان النامية ، كل ذلك هيأ الظروف المناسبة للدول الفتية لاتباع سياسة خارجية مستقلة وبصفة خاصة سياسة عدم الانحياز .

ولقد وقف الاتحاد السوفييتي دائما الى جانب الدول الأسيوية والأفريقية يؤازرها فى نضالها من أجل تحقيق الحرية

والاستقلال الوطنى . ولقد قامت الأمم المتحدة ووكالاتها مرارا ـ بناء على مبادرات من جانب الاتحاد السوفييتى ـ باتخاذ قرارات من شأنها التعجيل بتحقيق الاستقلال السياسى لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة . وكان للاجراءات الحاسمة التى اتخذتها الحكومة السوفييتية فى اعوام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ و١٩٦٧ فعاليتها فى مساعدة بلدان الشرق العربى على حماية مكاسبها من صور العدوان الامبريالى المختلفة . ولقد كان هذا هو الموقف أثناء العدوان الاستعمارى على منطقة السويس ، وحينما تعرضت سوريا للتهديد بالعدوان ، وحينما حاول مشاة الأسطول الأمريكى النزول فى لبنان ، وحينما استعدت القوات البريطانية لدخول الأردن .

ولقد قدر الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة التأييد السوفيتى للشعب المصرى حق تقديره حينما قال : « ان تأييدكم وانذاركم كانا عاملا لتدعيم الحرية ورفع المعنويات فى هذا الجزء من العالم . لقد هب أبناء شعبنا للدفاع عن حقوقهم وهم يشعرون أنهم ليسوا وحدهم فى تلك الحرب وأن هناك شعوبا صديقة تقف الى جانبهم وتؤمن حقوقهم وتساعدهم على الصمود فى وجه الحرب السياسية والاقتصادية ، وقد دعم ذلك قضية الحرية بالنسبة للشعوب المناضلة من أجل تحقيق استقلالها » .

لقد كان الاتحاد السوفيتى حازما فى تأييده للبلدان العربية فى نضالها ضد العدوان الاسرائيلى .

وساعدت كل الدول الاشتراكية الشعوب العربية فى وقف العدوان الاسرائيلى والقضاء على آثاره ، وقد تمت مناقشة المشكلات المترتبة على هذا العدوان فى الاجتماع الذى عقده زعماء أحزاب وحكومات الدول الاشتراكية الشقيقة فى بودابست فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وقد تبادل المجتمعون المعلومات « حول المساعدات الاقتصادية ، بما فيها الاجراءات اللازمة لتنمية الصناعة والزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية الأخرى التى تعرضت للعدوان الامبريالى .. كما تبادلوا الآراء حول الاجراءات اللازمة لتنمية التعاون الاقتصادى على المدى البعيد مع البلدان العربية » .

ويقدم الاتحاد السوفييتي المساعدات العسكرية والاقتصادية الكاملة لجمهورية فيتنام الديمقراطية التى يحارب شعبها ببسالة ضد العدوان الامبريالى الامريكى .

ويسعى الاتحاد السوفييتي الى ايجاد حلول سلمية للمنازعات التى تنشب بين الدول التى حصلت على حريتها حديثا ، هذه المنازعات الناجمة عن المتناقضات التى ورثتها هذه الدول عن ماضيها الاستعمارى . وليس خافيا الدور الهام الذى قام به الاتحاد السوفييتي والخدمات العظيمة التى قدمتها الحكومة السوفيتية من أجل اقرار التسوية السلمية للصدام المسلح بين الهند وباكستان فى يناير عام ١٩٦٨ ، لقد أصبح اتفاق طشقند الذى أعلنت فيه الهند وباكستان عزمهما على حل كل المسائل المتنازع عليها بينهما بالطريقة السلمية علامة بارزة لها أهميتها التاريخية بالنسبة لتطور العلاقات الدولية فى جنوب شرق آسيا .

ان تجربة الاتحاد السوفييتي فى التغلب على التخلف الاقتصادى الذى ورثته البلاد عن ماضيها فيما قبل الثورة لها نفس الاهمية العملية التى للمساعدات الاقتصادية المباشرة بالنسبة للدول النامية .

وكون الاتحاد السوفييتي قد أصبح دولة صناعية عظمى خلال جيل واحد هى حقيقة تشجع شعوب البلدان النامية فى نضالها من أجل اجراء تحولات اساسية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى بل وعلاوة على ذلك فان عددا من الدول الفتية قد رفضت الطريق الراسمالى ومضت متقدمة فى طريقها لبناء الاشتراكية .

وفى المؤتمر الدولى للاحزاب الشيوعية والعمالية الذى عقد فى موسكو فى ٧ يونيو عام ١٩٦٩ خاطب ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتي المؤتمر بقوله : « ان التوجيه الاشتراكى فى عدد من الدول الفتية فى أفريقيا وآسيا هو انتصار هام للقوى الثورية وهزيمة كبرى للاستعمار . ولقد حققت هذه البلدان نجاحها الأول باجراء بعض الاصلاحات الجذرية الاجتماعية والاقتصادية معطية بذلك تأكيدا عمليا جديدا لما استخلصه لينين من انه فى عصرنا هذا يمكن للشعوب التى

حصلت على حريتها من الظلم الاستعمارى أن تسير قدما فى طريق التقدم الاشتراكى دون أن تمر بمرحلة الرأسمالية . ومن أهم الشروط اللازمة لامكانية تحقيق هذا التطور التعاون بين الدول الفتية التقدمية والدول الاشتراكية » .

وتواجه الدول التى حصلت على حريتها حديثا مهام عديدة ومعقدة اذ انه ينبغى عليها تدعيم استقلالها وخلق اقتصادها المستقل والتغلب على التخلف الذى ورثته عن ماضيها تحت حكم الاستعمار .

لقد ساعد الاتحاد السوفيتى بكل انواع المساعدات دائما وسيظل يساعد بلدان آسيا وأفريقيا فى مواجهة هذه المهام وفى كفاحها من أجل مستقبل أفضل .

ان القرارات التى اتخذها المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى ، والتى أقرت التوجيهات الخاصة بخطة التنمية الاقتصادية الخمسية فى الاتحاد السوفيتى (١٩٦٦–١٩٧٠) تفتح آفاقا جديدة مأمونة للتعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية .

وسيؤدى الانجاز الناجح لخطة السنوات الخمس الى تدعيم المقدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى والى زيادة صادراته ، وبصفة خاصة فى الآلات والمعدات التى تحسنت صناعتها من الناحية الفنية وتطورت تطورا كبيرا فأصبحت تقف على قدم المساواة مع المستويات العالمية .

وفى الوقت نفسه فان نمو الانتاج وزيادة دخل المستهلك قد زادا من احتياجات الاتحاد السوفيتى من منتجات الدول النامية .

ويقول ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب « ان الحزب الشيوعى السوفيتى يعتبر أن واجبه الدولى هو بذل قصارى جهده لمواصلة تأييد الشعوب المناضلة من أجل تحقيق تحررها الكامل من نير الاستعمار والاستعمار الجديد . أن الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية سيواصلان تقديم المساندة

الكاملة لكل الشعوب المناضلة من أجل تحقيق حريتها ، والعمل على منح الاستقلال فورا لكل البلدان والشعوب المستعمرة ، ودعم التعاون الكامل مع الدول التى حصلت على استقلالها القومى ومساعدتها على تنمية اقتصادها وتدريب كوادرها الوطنية ومكافحة الاستعمار الجديد » .

وعلى الرغم من الافتراءات التى يروجها أعداء الاتحاد السوفييتى وأعداء الدول الفتية ، فان موسكو كانت وستظل دائما الصديق المخلص الذى تعتمد عليه الدول النامية .

وعلى اللوحة التذكارية التى أقيمت أمام مصنع بهيلاى للحديد والصلب ، وهو اول مشروع للتعاون السوفييتى الهندى ، نقشت الكلمات التالية : « فلتظل صداقتنا فى قوة صلب بهيلاى » .

ان الشعب السوفيتى سيواصل بذل قصارى جهده من أجل تنمية هذه الصداقة مع شعوب آسيا وافريقيا وجعلها مع مرور الايام اكثر رسوخا وقوه .

المحتـــــويات

صفحة

مطابع شركة الإعلانات الشرقية


АПН

